طُولُ الكلامِ وأثرُهُ في الــتّأويلِ النّحويِّ

د. حمدي الجبالي *

ABSTRACT

The Effect of Speech Length on Syntactical Interpretation

This study aims at surveying speech length in Arabic linguistic structure in order to define its effect on the syntactical interpretation by collocting the relevant linguistic issues that were interpreted depending on that length and which were subject to its influence and consequences. The study has shown that such a length has a clear bearing known to the grammarians who depended on it, as mush as the could, to interpret grammatically a set of issues that constitute a comprehensive desire through which speech length seems to have a visible, non disclaimed impact on the production of the theory of syntax, in addition to the fact that speech length was one the evidences that grammarians rely on in their interpretation, justification and elucidation in order to unfold some secrets of the Arabic linguistic system.

This study has also demonstrated that the effect of speech length within syntactical interpretation was many–sided. It was difficult to omit some elements of a structure for the sake of brevity. This means that speech length looks as if it is a relict of what was dropped or omitted resulting to a strong linguistic structure. Finally, the study has proved that some issues within the scope of speech length are object of dispute and disagreement; and that there is some kind of relationship between speech length and other evidences adopted by grammarians in their syntactical interpretation.

الملخص

تهدفُ هذهِ الدّراسةُ إلى الوُقوفِ على طُولِ الكلامِ في البناءِ اللّغويِّ في العربيّةِ؛ لِبَيانِ أثرِ ذلــكَ في تَأويلِهِ نحويًّا، من خلالِ جَمْعِ تِلكمُ المسائلِ اللُّغويَّةِ الّتي أُوّلتْ بهَدْيٍ من هذا الطُّولِ، وأُخضِعَتْ لسُلطانِهِ ومُلابسَاتِهِ، فبيّنتْ أنَّ لهذا الطُّولِ أثرًا واضِحًا مُنكشِفًا لدى النّحويّينَ، اتّكأُوا عليهِ، ما أَمْكنَهم ذلكَ، في تأويلِ جُملةٍ من قَضايا العربيّةِ وتوجيهِها نحويًّا، شَكّلَ تَآخِيها مَعًا مُرادًا مُتكامِلاً شُموليًّا، بَدَا طُولُ الكــلامِ مــن خِلالِهِ غَيرَ مُستَخْفٍ أَثرُهُ، ولا مَنكُورٍ في بناءِ النّظريَّةِ النّحويّةِ، وأنَّهُ كانَ واحدًا من أَدلّةِ النُّحاةِ وحِجَــاجِهم المُعتمَدَةِ في التَّأويلِ والتَّعلِيلِ والتَّفسِيرِ، رَجَاءَ الكَشْفِ عن أَسْرارِ العربيِّةِ في نِظامِها اللُّغويِّ.

وبيَّنتِ الدّراسةُ أيضًا أنَّ أثرَ طُولِ الكلامِ في سياقِ التَّأويلِ النّحويِّ كانَ مُتعدِّدَ الجَوانبِ؛ فلــولاهُ ما سَهُلَ حَذْفُ بَعضِ عناصرِ البناءِ اللُّغويِّ تَخْفِيفًا من طُولِهِ، فَبَدَا الطُّولُ كأنَّهُ خَلَفٌ لِمَا تُرِكَ وأُسقِطَ، وَبَدَا البِناءُ اللُّغويُّ بهِ مَتِينًا قَوِيًّا. وظَهَرَ من خِلالِ الدّراسةِ أيضًا أنَّ بَعضًا من المَسائِلِ المُوجّهةِ في ضَوْئِهِ مَثَارَ جَدَلٍ وخِلافٍ، وأنَّ ثَمَّ عَلاقةً ما بَينَ طُولِ الكلامِ وبَعضِ أدلّةٍ أُخرَى اعتُمِدتْ لَديهم في التَّأويلِ النّحويِّ.

---

* قسم اللغة العربيّة -كليّة الآداب -جامعة النجاح الوطنيّة - نابلس – فلسطين.

مدخلٌ:

الطُّول في اللّغةِ: نقيضُ القِصَرِ في النَّاسِ وغَيرِهم مِن الحَيوَانِ والمَواتِ، ويُقالُ للــشّيءِ الطَّويلِ: طَالَ يطُولُ طُولاً، فهو طَويلٌ وطُوالٌ (ابن منظور د ت: " طول " 410/11). والطّــولُ أيضًا مُقابلُ العَرْضِ (مجمع اللغة العربية، 1973: "طال" 572/2). وذكرَ ابنُ فارسٍ أنَّ الطّــاءَ والواوَ واللامَ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على فَضْلٍ وامتدادٍ في الشّيءِ (ابــن فــارس، 1970: 433/3). وفي الاصطلاحِ: الفضلُ والزّيادةُ والامتدادُ (الكفوي، 1992: 152/3).

ولا يخفَى تواشُجُ المَعنيَينِ، وأنَّ كليهما يَؤولُ إلى أنَّ النّاسَ أو غيــرَهم مــن الحيــوانِ والمَواتِ إذا تحقّقَتْ فيهم صِفةُ الاعتدالِ في الطُّولِ والقِصَرِ امتنعَا من الوصفينِ، فلا يُقالُ: فــي هذا طولٌ أو قِصَرٌ.

وقد استعملَ النُّحاةُ في مَعرِضِ دراساتِهم اللّغويّةِ مصطلحَ الطُّولِ، فكانُوا يُطلقُونَ هــذهِ العِبارةَ على الكلامِ مَجازًا، فيَصِفُونَهُ بالطّولِ؛ لاحتياجِهِ – مثلاً - إلى زيادةٍ ما، لا يتحقّقُ المُــرادُ إلاّ بها، كاحتياجِ الموصولِ إلى صلةٍ تُوضّحُ معناهُ، وتُزيلُ إبهامَهُ، إذ لا يتحقّقُ معناهُ، ولا ينكشفُ إلاّ بهذهِ الصّلةِ التي أدتْ إلى طُولِهِ؛ فالموصولُ باحتياجِهِ إلى صلةٍ طالَ، وهوَ بهذا الطُّولِ خــرجَ عن الواقعِ اللغويِّ الّذي ينبغِي أنْ يكونَ عليهِ، كما أنَّ أمثالَهُ من الأسماءِ كذلكَ، فلمّا جاوزَ الكلامُ (الموصولُ وصلتُهُ) حدودَ هذا الواقعِ، استحقَّ هذا الوَصفَ. فالعلمُ - مثلاً - من الأسماءِ، كما أنَّ (الّذي) من الأسماءِ، غيرَ أنَّ العلمَ ليسَ بحاجةٍ إلى زيادةِ كلامٍ يتمُّ بهَا معناهُ، كما هيَ الحالُ فــي الاسمِ الموصولِ.

والمقصودُ بالكلامِ هاهُنا الأصواتُ المُفيدةُ (مجمــع اللغــة العربيــة، 1973: " كلــم " 796/2)، الّتي يتحصّلُ منها بناءٌ لُغويٌّ، سواءٌ أكانَ هذا البناءُ لفظًا مُنفردًا، أم غيرَ ذلكَ جملةً أو أكثرَ من ذلكَ. ولم أجدْ - في حدودِ ما وقفتُ عليهِ في سياقِ هذه الدّراسةِ - أحدًا مــن النَّحــويِّينَ يُحدّدِ مِقدارَ طولِ الكلامِ، غيرَ أنَّ سياقَ البحثِ كشفَ عن أنَّ الطُّولَ يحصلُ بحرفٍ واحدٍ، أو بلفظٍ أو أكثرَ، بل إنَّهُ ليحصلُ بتركيبٍ مكوّنٍ من جملةٍ أو جُملٍ، لكنَّ بعضَهم أشارَ إلى أنَّ وُقوعَ الطُّولِ بالحرفِ الواحدِ ضعيفٌ (البركلي، 1998: 300)، وهو مَعَ ذلكَ جائزٌ.

وليسَ الاعتراضُ أو الفصلُ الواقعُ بينَ الشّيئَينِ المتّصلينِ المُتلازمينَ - وهو ما تكفّــلَ بجلائهِ وإيضاحِهِ دراسةٌ عنوانُها " الفصلُ النحويُّ ظواهرُهُ وعللهُ " (الجبــالي، 1999: 201) - كالفصلِ بينَ الصِّلةِ والموصولِ، والفعلِ وفاعِلِهِ أو مفعولِهِ، والمُبتدأ وخبرِهِ ونواسخِهما، والــصّفةِ

والموصوفِ، والسّينِ وسوفَ، وقد والفعلِ، وها التنبيهِ واسمِ الإشارةِ، والمُضافِ والمُضافِ إليهِ، والمُنادى وأداتِهِ، والعددِ وتمييزِهِ وما أشبهَ ذلكَ ممّا يطولُ سردُهُ ؛ ليسَ ما سبقَ من هذهِ الدّراسةِ في شيءٍ، وإنْ ذكرَ بعضُ النّحويّينَ أنَّهُ " إذا وقعَ الفصلُ طالَ الكلامُ " (البركلي، 1998: 300)؛ ذلكَ لأنَّ الكلامَ يُوصفُ بالطّولِ، وإنْ لم يكنْ ثَمَّ فصلٌ، وهو ما لم تعرضْ لهُ الدراسةُ المُشارُ إليهَا مُطلقًا، فبذلكَ تفترقُ هذهِ الدراسةُ عن السابقةِ، حيثُ سعتْ هذهِ الدّراسةُ للكشفِ عن طولِ الكلامِ، وبيانِ أثرِ ذلكَ في التأويلِ النحويِّ.

وقد ابتنتِ الدّراسةُ، بالإضافةِ إلى المدخلِ والخاتمةِ، من مسائلَ في العربيّةِ قسّمتها ثلاثةَ أقسامٍ رئيسةٍ، يشتملُ كلُّ قسمٍ على مسائلَ ترتبطُ بالعنوانِ الرئيسِ. فالقسمُ الأولُ يتعلّقُ بحذفِ بعضِ عناصرِ اللفظِ أو التركيبِ، ويشملُ حذفًا يتّصلُ بالاسمِ الموصولِ وصِلتِهِ، والمُبتدأ وخبرِهِ، واسمِ الفاعلِ مُثنًّى ومجموعًا، والعاملِ في بابِ التحذيرِ، واللامِ في جوابِ القسمِ، وحرفِ الجرِّ مَعَ " أَنْ " و " أَنَّ "، كما شملَ هذا القسمُ قبحَ الحذفِ لطولِ الكلامِ. أمَّا القسمُ الثاني فكانَ في مسائلَ تتّصلُ بالإعرابِ والبناءِ، ويتضمَّنُ إعرابَ اسمِ لا النافيةِ للجنسِ وبناءَهُ، والمُنادى، وظنَّ وأخواتِها، وقطعَ النعتِ عن منعوتِهِ. وابتنى القسمُ الثالثُ من قضايا تعودُ إلى تركيبِ الجملةِ، فاحتوى على مسائلَ تتعلّقُ بضميرِ الفصلِ، ودخولِ الحروفِ بعضِها على بعضٍ من مثلِ دخولِ " إمّا " على " أو " و " إنَّ " على " أنَّ " أو بالعكسِ في الموضعينِ، وتكرارُ اللفظِ.

أوّلاً: الحذفُ:

ليسَ غريبًا أنْ تُشكّلَ مسائلُ هذا القسمِ الأعمَّ الأغلبَ من مسائلِ الدراسةِ؛ ذلكَ لأنَّ طُولَ الكلامِ يتناسبُ مَعَ الحذفِ، فكلّما طالَ الكلامُ حَسُنَ الحذفُ وجَمُلَ، قالَ سيبويهِ (سيبويه 1977: 38/2): " لأنَّهُ إذا طالَ الكلامُ كانَ الحذفُ أجملَ "، وقالَ الأنباريُّ (الأنباري، 1980: 127/1): " فلمّا طالَ الكلامُ حَسُنَ الحذفُ؛ لأنَّ طُولَ الكلامِ يُناسِبُ الحذفَ ". وتلجأُ العربُ إلى الحذفِ من طُولِ الكلامِ طَلَبًا للتخفيفِ من هذا الطُّولِ، قالَ الأنباريُّ أيضًا (الأنباري، 1980: 213/2): " ثُمَّ حُذِفَ حرفُ الجرِّ؛ لطُولِ الكلامِ بصلةِ " أَنْ " طلبًا للتخفيفِ ".

وإذا كانَ اللفظُ أو التركيبُ قد اختلَّ بالحذفِ، وأصابَهُ الوَهَنُ لذلكَ، ففي طُولِ الكلامِ عِوَضٌ من ذلكَ الحذفِ، وجبرٌ لنُقصانِهِ، فيصيرُ طولُ الكلامِ مُعاقبًا الحذفَ، قالَ سيبويهِ: " لأنَّهُ إذا طالَ الكلامُ فهوَ أمثلُ قليلاً، وكأنَّ طولَهُ عِوَضٌ من تركِ هُوَ (أي ضمير الفصل) " (سيبويه،

1977: 404/2)، وقالَ: " وكأنَّهُ - أي الحذفَ - شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ، كالمُعاقبــةِ، نحــو قولِكَ: زَنادقةٌ وزناديقُ، فتحذِفُ الياءَ لِمكانِ الهاءِ " (سيبويه، 1977: 38/2).

وهذِهِ جملةُ ما وقفتُ عليهِ ممّا حَذِفَ لطولِ الكلامِ:

1. الاسمُ الموصُولُ:

من المَعلومِ أنَّ الاسمَ الموصُولَ من الأسماءِ المُبهمةِ التي لا يتّضِحُ معناها، ولا المُــرادُ بها إلا أنْ تُوصلَ بكلامٍ تامٍّ، يكونُ أحدَ أربعةِ أشياءَ، وهيَ الفعلُ، والمُبتدأُ والخبــرُ، والظّــروفُ، والجزاءُ بشرطِهِ وجوابِهِ (ابن السراج، 1985: 266/2، و323)، وأنَّهُ لا بُدَّ من أنْ يكونَ في هذهِ الصّلةِ ما يَرجِعُ إلى الاسمِ الموصُولِ، ولمّا كانَ الأمرُ كذلكَ كانَ الاسمُ الموصولُ طــويلاً بهــذهِ الأشياءِ. وتفسيرُ ذلكَ أنَّكَ إذا قلتَ: الّذي ضربتُهُ زيدٌ، فإنّكَ تجدُ أنَّ جملةَ الصّلةِ قد اجتمــعَ فيهــا ثلاثةُ أشياءَ، هي الفعلُ والفاعلُ والمفعولُ، وأنَّ هذه الأشياءَ صِرنَ معَ " الّذي " أربعةً تقومُ مَقــامَ اسمٍ واحدٍ، وهذا هو الطُّولُ في الاسمِ الموصُولِ الّذي أشارَ إليهِ النّحاةُ، وألحُّوا عليهِ (ابن السراج 1985: 270/2-271. وينظر: السيوطي، 1992: 302/1 و310).

وقد ابتَنَى على هذا الطولِ جملةٌ من المسائلِ النَّحويَّةِ. هذا بيانُها.

(أ) اللّذَانِ واللتانِ والّذِينَ:

لمّا كانتْ هذهِ الأسماءُ موصولةً، وطويلةً بجملةِ الصّلةِ؛ لأنَّ الاسمَ الموصُولَ مَعَ صِــلتِهِ بمنــزلةِ اسمٍ مُفردٍ عَمدَ العربُ إلى التخفيفِ من هذا الطُّولِ بحذفِ نونِها مُثنّاةً ومجموعةً، قــالَ سيبويهِ (سيبويه، 1977: 186/1): " ولكنْ حَذفُوها كما حَذفُوها منَ اللّذَينِ والّذينَ حيــثُ طَــالَ الكلامُ، وكانَ الاسمُ الأوّلُ مُنتهاهُ الاسمُ الآخرُ. وقالَ الأخطلُ:

أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللّذَا سَلَبَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلالاَ

(البيت من الكامل، وهو في ديوان الأخطل، 1979: 387).

فالاسمُ الموصُولُ إذًا مَعَ صلتِهِ بمنــزلةٍ اسمٍ واحدٍ، وفي ذلكَ طولٌ في الكلامِ، وهذا أدّى بالشَّاعرِ - وَفْقَ رأيِ سيبويهِ - إلى أنْ يَحْذَفَ النونَ تخفيفًا من هذا الطُّولِ، وقوّى ذلــكَ أنَّ هــذا الحذفَ غيرُ مُلبسٍ، ولهذا منعَ النّحاةُ حذفَ نونِ اسمي الإشارةِ (ذانِ) و (تانِ) للإلباسِ بــالمُفردِ، ولعدمِ الطّولِ (ينظر: الأزهري، د ت: 132/1).

ووَقفَ الهَرَوِيُّ على شعرِ الأخطلِ السابقِ فذكرَ رأيَيْنِ في حذفِ النونِ: الأوّلَ أنَّ حذفَها لغةُ الأخطلِ، والثانيَ أنَّها حُذِفتْ لطولِ الاسمِ (الهروي، 1981: 296). وما ذكرَهُ الهَرَوِيُ يُمثّــلُ

وُجهةَ نظَرِ البصريّينَ والكوفيّينَ في المسألةِ، فمذهبُ البصريّينَ أنَّ نونَ الموصولِ حُذِفتْ لاستطالتِهِ بالصّلةِ، ومذهبُ الكوفيّينَ أنَّ حذفَ النونِ لغةٌ في إثباتِها، سواءٌ طالتِ الصّلةُ أم لم تطُلْ، وهي لغةٌ مَعزُوّةٌ لبني الحارثِ بنِ كَعبٍ وبعضِ بنِي ربيعةَ. وذكرَ الفرّاءُ أنَّ النُّونَ إذا حُذِفتْ صارتِ الصّلةُ عِوَضًا عنها، وأنَّ العربَ يحذِفُونَ ممّا طالَ في كلامِهِم (السيوطي، 1992: 167/1).

(ب) حذفُ صدرِ جملةِ الصّلةِ المُبتدأ:

وازنَ سيبويهِ - في أثناءِ مُحاورةٍ لُغويّةٍ بينَهُ وبينَ شيخِهِ الخليلِ بنِ أحمدَ - بينَ قولِ أعرابيٍّ: ما أنا بالّذي قائلٌ لكَ شيئًا، و: ما أنا بالّذي مُنطلقٌ، وهو قولٌ افترضَهُ سيبويهِ، فذكرَ الخليلُ أنَّ القولَ الأوّلَ قليلٌ، ولكنّهُ مَعَ قلّتِهِ جائزٌ، وأنَّ القولَ الثانيَ مُمتنِعٌ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ الأصلَ في كلا التركيبينِ أنْ يُذكرَ صدرُ جملةِ الصّلةِ " هو "، فيُقالُ في التركيبِ الأوّلِ: ما أنا بالّذي هو قائلٌ لكَ شيئًا، وفي التركيبِ الثاني: ما أنا بالّذي هوَ مُنطلقٌ، ثُمَّ ذكرَ الخليلُ أنَّ وجهَ جوازِ القولِ الأوّلِ طولُ الكلامِ، وهو ما لم يكنْ في القولِ الثاني، وهذا كلامُهُ بنصِّهِ (سيبويه، 1977: 404/2): " وزعمَ الخليلُ، رحمَهُ اللهُ، أنَّهُ سمعَ أعرابيًّا يقولُ: ما أنا بالّذي قائلٌ لكَ شيئًا، وهذهِ قليلةٌ... قلتُ: أَفيُقالُ: ما أنا بالذّي مُنطلقٌ ؟ فقالَ: لا. فقلتُ: فما بالُ المسألةِ الأولى ؟ فقالَ: لأنَّهُ إذا طالَ الكلامُ فهوَ أمثلُ قليلاً، وكأنَّ طولَهُ عِوَضٌ مِن تركِ هُوَ " (وينظر: الشلوبين، 1993: 608/2).

والّذي لا شكَّ فيهِ أنَّ الطولَ الّذي يعنيهِ الخليلُ هو أنَّ ما تبقَّى من جملةِ الصّلةِ وهو الخبرُ " قائلٌ" في: ما أنا بالّذي قائلٌ لكَ شيئًا، لمّا كانَ معناهُ لا يتمُّ إلا بالّذي بعدَهُ، وهو " لكَ شيئًا"، كانَ "لكَ شيئًا" شيئًا طالَ بهِ الكلامُ، فصارَ هذا الطولُ كأنَهُ عِوَضٌ من "هو" المتروكِ، وأمّا" مُنطلقٌ " فلمّا لم يكنْ بعدَه شيءٌ يُتمّمُ معناها قَصُرَ التركيبُ، فلم يكنْ فيهِ عِوَضٌ من تركَ "هو"، فبانَ الفرقُ بينِ القولينِ بهذا.

وعرضَ ابنُ عقيلٍ المسألةَ في " شرحِهِ " فذكرَ أنَّهُ يجوزُ حذفُ صدرِ الصّلةِ مَعَ " أيّ "، وإنْ لمْ تطلِ الصّلةُ، نحو: يُعجبُني أيُّهم قائمٌ، والتقديرُ: يُعجبُني أيُّهم هو قائمٌ؛ لأنَّها تفتقرُ أبدًا إلى الصّلةِ، وإلى الإضافةِ، فكانتْ أطولَ، فحَسُنَ تخفيفُ اللفظِ مَعها، وأمّا صدرُ الصّلةِ مَعَ غيرِ " أيّ " فلا يُحذفُ إلاّ إذا طالتْ الصّلةُ (يستثنى من ذلكَ نحوُ: لا سيّما زيدٌ، برفعِ " زيدٌ "، على أنْ تكونَ " ما " موصولةً، و " زيد " خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: لا سيَّ الذي هو زيدٌ، فحُذِفَ العائدُ الذي هو المبتدأ وجوبًا مَعَ غيرِ (أي)، وهو مقيسٌ وليسَ شاذًّا. ينظر: ابن عقيل، د ت: 166/1)، نحو: جاءَ الّذي هو ضاربٌ زيدًا، فيجوزُ حذفُ (هو)، فيُقالُ: جاءَ الّذي ضاربٌ زيدًا، وأضافَ أنَّهُ إذا

لم تطلِ الصّلةُ، نحو: جاءَ الّذي هو الفاضلُ فالحذفُ قليلٌ، وأنَّ هذا الحذفَ مُوافقٌ لمذهبِ الكوفيّينَ الّذينَ يُجيزونَ حذفَ صدرِ الصّلةِ ويقيسونَهُ، وإنْ لم تطلِ الصّلةُ، وأنَّهم حملُوا على ذلكَ قراءةِ الرفعِ (قرأَ بذلكَ يحيي بنُ يعمرَ وابنُ أبي إسحاقَ. ينظر: أبو حيان، د ت: 255/4) قولَهُ تعالى: {تَمَامًا عَلَى الّذي أَحْسَنُ } (الأنعام: 154. والّذي في المُصحف: تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)، والتقديرُ: هو أحسنُ (ابن عقيل، د ت: 165/1). وذكرَ أبو عليٍّ الشّلوبينُ أنَّهُ يُمكنُ أنْ يُتأوّلَ رفعُ النُّونِ في (أحسنُ) على أنَّ الكلامَ قد طالَ في التقديرِ؛ لأنَّهُ لا بدَّ من تقديرِ (من) وما يعملُ فيهِ مَعَ أفعلِ التفضيلِ، فطالَ الكلامُ بذلكَ في التقديرِ (الشلوبين، 1993: 608/2 - 609).

والذي نقلَهُ ابنُ عقيلٍ عن الكوفيّينَ وجهٌ أجازَهُ الزّجّاجُ (الزجاج، 1994: 305/2)، وقالَ بهِ الفرّاءُ ضمنَ وجوهٍ أجازَها في قولِهِ تعالى: {تَمَامًا عَلَى الّذي أَحْسَنُ}. فبالإضافةِ إلى إجازتِهِ حذفَ العائدِ المُبتدإِ "هو"، مَعَ كونِ الصلةِ غيرِ طويلةٍ لاشتمالِها على المُبتدأ والخبرِ فقطْ، أجازَ أنْ يكونَ المعنَى تمامًا على المُحسنِ، ويكونَ المحسنُ في مذهبِ الجمعِ، أي أنْ يكونَ (الّذي) بمعنَى الّذينَ، مُستدلاً بقراءةِ عبدِ الله: { تَمَامًا على الّذِينَ أَحْسَنُوا }، وأجازَ وجهًا ثالثًا، وهو أنْ يكونَ (الّذي) بمعنَى (ما) مصدريّةً، وفي أحسنَ ضميرُ موسى، أي تمامًا على إحسانِهِ، وأجازَ كذلكَ وجهًا رابعًا وهو أنْ يكونَ (أحسن) مخفوضًا نعتاً للّذي (الفراء، 1980: 365/1).

والوجهُ الأخيرُ ممّا ذكرَهُ الفرّاءُ خطأٌ فاحشٌ عندَ البصريّينَ؛ لأنَّهُ نعتٌ للاسمِ الموصولِ قبلَ أنْ يتمَّ معناهُ بذكرِ صلتِهِ، ورأوا أنَّ الوجهَ أنْ يكونَ (أحسنَ) فعلاً ماضيًا، وهو صلةُ الّذي، والعائدُ مقدّرٌ فيهِ، وتقديرُهُ تمامًا على المُحسنِ هو، وعن المُبرّدِ أنَّ العائدَ إلى الّذي والفاعلَ مقدّرانِ، وهو مثلُ قولكَ: إذا ذُكِرَ زيدٌ مررتُ بالّذي ضربَ، أي الذي ضربهُ، فيكونُ التقديرُ في الآيةِ تمامًا على الّذي أحسنَهُ اللهُ إلى موسى من الرّسالةِ (النحاس، 1988: 108/2).

وممّا يُعزّزُ مذهبَ الكوفيّينَ في جوازِ حذفِ الصّلةِ مَعَ غيرِ "أيّ"، وإنْ لم تَطُلِ الصّلةُ قولُ الشّاعرِ:

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلَمْ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ

(البيت من البسيط، وهو بلا نسبةٍ في الأزهري، د ت: 144/1) والتقديرُ: بِما هو سَفَهٌ، فحَذفَ العائدَ من الصّلةِ إلى الموصُولِ "هو"، مَعَ أنَّ الصّلةَ لم تَطُلْ، إذ لم تشتملْ إلاّ على المُبتدأ والخبرِ (ينظر ابن هشام، 1980: 119/1 -120). وممّا يُعزّزُهُ أيضًا قولُ الآخرِ:

لا تَنْوِ إلاّ الّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إلاّ نُفُوسُ الأُلَى للشَّرِّ نَاوُونَا

(البيت من البسيط وهو بلا نسبةٍ في الأشموني، د ت: 127/1) والتقديرُ: إلاّ الّـذي هـو خيـرٌ، فحذفَ العائدَ إلى الموصولِ من جملةِ الصّلةِ، وهو "هو" المبتدأُ، مَعَ أنَّ الـصّلةَ قـصيرةٌ، إذ لـم تشتملْ إلاّ على المُبتدأِ والخبرِ.

ويُعزِّزُهُ، كذلكَ، قراءةُ الضّحّاكِ وإبراهيمَ بنِ أبي عبلـةَ (أبـو حيـان، د ت: 123/1)، ومالكِ بنِ دينارٍ وابنِ السّماكِ (الأشموني، د ت: 127/1) قولَ اللهِ تعالى: { مثلاً مَـا بَعُوضَـةٌ } (البقرة: 26. وهي في المصحف بالنصب: بعوضةً) بالرفعِ، والتقديرُ: مَثلاً مـا هـو بعوضـةٌ. ويجوزُ على هذهِ القراءةِ أيضًا أنْ تكونَ " ما " زائدةً أو صفةً، و "هو بعوضةٌ " وما بعدَهُ جملـةٌ كالتفسيرِ لما انطوَى عليهِ الكلامُ السّابقُ، ويجوزُ أيضًا أنْ تكونَ ما استفهاميّةً مبتدأً، وبعوضةٌ هي الخبرُ (أبو حيان، د ت: 123/1. وينظر: العكبري، د ت: 43/1).

ووازنَ الزّجّاجُ بينَ قراءةِ { تَمَامًا عَلَى الّذِي أَحْسَنُ }، وقراءةِ { مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ } بالرّفعِ في الموضعينِ، فذكرَ ابتداءً أنَّ الرّفعَ في بعوضةٍ جائزٌ في الإعرابِ، ولكنّهُ لا يَحفظُ مَن قرأَ بهِ، ولا يَعلمُ هلْ قرأَ بهِ أحدٌ أم لا، وأنَّ " أحسنُ " قُرئَ مرفوعًا، ثُمّ ذكرَ أنَّ الرفعَ في أَحسَن " أقوَى؛ لأنَّ الّذي أطولُ، وليسَ للّذي مذهبٌ غيرُ الأسماءِ " (الزجاج، 1994: 104/1). يُريـدُ أنَّ لفـظَ (الّذي) أطولُ من لفظِ "ما"، وأنَّ الّذي لا يُستعملُ إلاّ اسما موصولاً، وأما لفظُ "ما" فغيرُ طويـلٍ، وأنّهُ يكونُ اسمًا وغيرَ اسمٍ، ولذلكَ قَوِيُ الرّفعُ مَعَ الّذي لطولِهِ، ولم يكنْ كذلكَ مَعَ "ما" لقَـصرِه، وتَعدُّدِ مذاهبِهِ.

وفي اعتقادِي أنَّ قراءةَ الرّفعِ قولَهُ تعالى: {مثلاً مَا بَعُوضَةٌ} قَويّةٌ كقُوّةِ رفعِ { تَمَامًا عَلَى الّذِي أَحْسَنُ }، ووجهُ قُوّتِها أنّها لغةٌ مُعْزُوّةٌ إلى تميمٍ، قالَ النّحّاسُ: " وحُكيَ أنّهُ سُمِعَ رُؤبةُ يقرأُ: {إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ} بالرّفعِ، وهذهِ لغـةُ تَمـيمٍ " (النحـاس، 1988: 204/1). وعلى كلِّ حالٍ فالحذفُ في مثلِ هذهِ الحالةِ نادرٌ (السيوطي، 1992: 312)، شاذٌّ عنـدَ البصريّين (ابن هشام، 1980: 119).

(ج) عائدُ الصّلةِ" الهاءُ" :

نصَّ النّحاةُ على الأحوالِ التي يقعُ فيها الهاءُ ضميرًا عائدًا من الصّلةِ إلى الموصـولِ، وأنَّ هذا الضميرَ يكونُ في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ، وبسطُوا القولَ في ذلكَ كُلِّهِ، كمـا نـصُّوا علـى الأحوالِ التي يجوزُ فيها أنْ يُحذفَ، والأحوالِ الّتي لا يجوزُ فيها حذفُهُ (ينظر: الأشـموني د ت: 127/1 وما بعدها)، وأشارُوا إلى أنَّ حذفَهُ قبيحٌ في أكثرِ الكلامِ، غيرَ أنَّ هذا الحذفَ يحسنُ بسببِ

طُولِ الكلامِ بالموصولِ وصلتِهِ (السهيلي، د ت: 310 -311)، قالَ المُبرِدُ (المبرد، د ت: 122/3): " فحذفتَ الهاءَ لطولِ الاسمِ، كقولكَ: الّذي ضربتُ زيدٌ، وإنْ شئتَ جئتَ بها "، وقالَ ابنُ السّرّاجِ (ابن السراج، 1985: 270/2): " إلاّ أنَّ حذفَ الهاءِ في صلةِ الّذي حَسَنٌ؛ لأنَّهم استثقلُوا اجتماعَ ثلاثةِ أشياءَ في الصّلةِ: فِعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، فصيرنَ مَعَ الّذِي أربعةَ أشياءَ تقومُ مَقامَ اسمٍ فيحذفُونَ الهاءَ لطولِ الاسمِ". وقالَ في موضعٍ آخر (ابن السراج، 1985: 337/2): " وإنّما جازَ حذفُ الهاءِ إذا كانتْ ضميرَ الّذي؛ لأنَّها حينَئذٍ لا يتمُّ الّذي إلاّ بها، فتُحذفُ منهُ لطولِ الاسمِ". وقالَ السيوطيُّ في أثناءِ مُناقشتِهِ حذفَ الهاءِ في غيرِ صلةِ الموصولِ (السيوطي، 1992: 310/1): " والموصولُ بذلكَ أولى لاستطالتِهِ بالصّلةِ".

ومن الشّواهدِ على حذفِ عائدِ الصّلةِ قولُهُ تعالى: {أَهَذَا الّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً} (الفرقان: 41)، والتأويلُ: بعثَهُ، فحذفَ العائدَ، وهو الهاءُ؛ لأنَّ الاسمَ الموصولَ طالَ لاجتماعِهِ من أربعةِ أشياءَ هيَ: الّذي والفعلُ والفاعلُ والمفعولُ (العكبري،1995: 125/2). وقولُهُ تعالى: { خُذُوا مَا آتَيناكُم بِقُوَّةٍ } (البقرة: 63)، والتقديرُ: ما آتيناكموهُ، فحُذِفَ الهاءُ تخفيفًا؛ لطُولِ الموصولِ بصلتِهِ؛ ذلكَ لأنَّ طولَ الكلامِ يتناسبُ مَعَ الحذفِ (الأنباري، 1980: 89/1، و 127). وقولُهُ تعالى: { أَوَ لَوْ يَرَوا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا } (يس: 71)، أي: عملِتهُ (الأشموني د ت: 127/1)، فحذفَ الهاءَ لطولِ الموصولِ بصلتِهِ. وقولُهُ تعالى: {وإنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلاّ عَلَى الّذِينَ هَدَى اللهُ} (البقرة: 143)، أي: هداهُم اللهُ، فحَذَفَ ضميرَ المفعولِ العائد إلى الموصُول (الأنباري، 1980: 127/1).

وإذا كانَ الاسمُ الموصولُ وصلِتُهُ المُركّبةُ من الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، فَلِمَ لَحِقَ الحذفُ العائدَ، ولم يلحقْ غيرَهُ من هذهِ المُركّباتِ ؟ فالجوابُ أنَّ العائدَ ضميرُ المفعولِ، والمفعولُ فضلةٌ في الجملةِ، وغيرُهُ من أركانَ الصّلةِ لازمٌ في الجملةِ، فكانَ حذفُ ما كانَ فضلةً في الجملةِ أولى من حذفِ ما كانَ لازمًا فيها (الأنباري، 1980: 127/1)، وحُملَ ضميرُ الجرِّ على ضميرِ النّصبِ للتّشاكُلِ، وطردًا للبابِ على نمطٍ واحدٍ.

2. خبرُ المُبتدأ:

الأصلُ في خبرِ المُبتدأ أنْ يُذكرَ، إلاّ أنَّهُ قد يُحذفُ، إمّا جوازًا وإمّا وجوبًا، وقد نصَّ النّحاةُ على مواضعِ ذلكَ (الحلواني، 1980: 162 ــ 163). وما يعنينَا في هذهِ المُباحثةِ الكشفُ عن الحذفِ المُتعلّق بطولِ الكلامِ، وذلكَ بعدَ لولا، وإذا كانَ المبتدأُ اسمَ معنًى، كألفاظِ القسمِ

واليمينِ، ففي هذينِ الموضِعينِ يجبُ حذفُ الخبرِ، ويمتنعُ إظهارُهُ، والعلّةُ طـولُ الكـلامِ بلـولا وجوابِها في الموضعِ الأوّلِ، وبالقسمِ وجوابهِ في الموضعِ. قـال الأنبـاريُّ (الأنبـاري، 1980: 90/1) مُعلّقًا على قولهِ تعالى: { فَلَولا فَضْلُ اللهِ عَلَيكُمْ وَرحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الخَاسِـرِينَ } (البقـرة: 64): " و { فَضْلُ الله } مرفوعٌ بالابتداءِ عندَ البصريّينَ، وخبرُهُ محذوفٌ، أي موجودٌ أو كـائنٌ، ولا يجوزُ إظهارُهُ لطُولِ الكلامِ بجوابِ (لولا)، وهو قولُهُ: {لَكُنْتُمْ مِنَ الخَاسِرِين} ونظيرُهُ حـذفُ خبرِ المُبتدأ في قولِهِ تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} (الحجر: 72)، فـإِنَّ {لَعَمْـرُكَ} مُبتدأٌ، وخبرُهُ محذوفٌ، ولا يجوزُ إظهارُهُ لطُولِ الكلامِ بجوابِ القسمِ ".

وإذا كانَ الأنباريُّ قد جعلَ طُولَ الكلامِ هنا علّةً لحذفِ الخبرِ وجوبًا، فقد ذهبَ غيرُهُ إلى أنَّ الخبرَ قد انحذفَ في الموضعِ الأوّلِ؛ لكونِ المُبتدأ لفظًا من ألفاظِ القسمِ الصريحةِ، وفي الثاني؛ لكثرةِ استعمالِهِ في الكلامِ (سيبويه، 1977: 129/2)، أو " لأنَّ العربَ استغنتْ عن إظهارِهِ بأنَّهم إذا أرادُوا ذلكَ جاؤُوا بـ (أَنَّ)، فإذا جاؤُوا بها لم يحذِفُوا الخبرَ " (النحاس، 1988: 233/1)، أو لأنَّهُ معلومٌ بِمُقتضى لولا، إذْ هيَ دالّةٌ على امتناعِ الجوابِ لوُجودِ المُبتـدأ (الـسيوطي، 1992: 41/2)، أو لكونِهِ كونًا عامًّا، لذا فإذا كانَ الخبرُ بعدَ لولا كونًا خاصًّا فيُذكرُ الخبرُ، كالحـديثِ: " لولا قومُكَ حديثُو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ " (تُنظـر روايـات الحـديث فـي العسقلاني، د ت: 188/4 -189).

وكونُ ما بعدَ لولا مُبتدأً خبرُهُ محذوفٌ هو مذهبُ البـصريّينَ، ومـذهبُ الكـوفيّينَ أنَّ المرفوعَ بعدَها ليسَ مُبتدأً، وإنّما ارتفعَ بها، كما يرتفعُ الفاعلُ بالفعلِ (الفـراء، 1980: 404/1)، وعليهِ فلا حذفَ في الكلامِ، ولا تقديرَ بأثرٍ من طولِ الكلامِ، وهو ما نميلُ إلى الأخذِ بـهِ؛ لقربـهِ وسلامتِهِ من التأويل. وإذا كانَ المُبتدأُ من ألفاظِ القسمِ الصريحةِ نحو: لعمرُكَ، فيرى الفـرّاءُ أنَّ جوابَهُ هو الخبرُ، وأنَّهُ لا يحتاجُ إلى تقديرِ خبرٍ آخـرَ (الفـراء، 1980: 247/2، و 412)، وردَّ الاستراباذيُّ ذلكَ؛ لأنَّ (العمرَ) يعني البقاءَ، فهو مُقسمٌ بهِ، وجوابُهُ مُقسمٌ عليهِ، فكيفَ يكونُ ذاكَ ؟ (الاستراباذي، 1979: 336/2).

وثَمَّ موضعٌ ثالثٌ يُحذفُ فيهِ خبرُ المُبتدأ لطولِ الكلامِ، وهو أنْ يكونَ المبتدأُ مَوصُـولاً اسميًّا أو مَوصُولاً حرفيًّا، والخبرُ واقعٌ ضمنَ جملةِ الصّلةِ، فيُحذفُ عندئذٍ لطولِ الكلامِ بصلتةِ كلٍّ منهما. مِثالُ الأوّلِ قولُهُ تعالى: { لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيهِ مِنَ الـسِّحْرِ } (طـه: 73)، فيجوزُ في (ما) أنْ يكونَ في تقديرِ مبتدأٍ، وخبرُهُ محذوفٌ مُستغنًى عن ذكـرِهِ؛ لطُـولِ الكـلامِ بالصّلةِ، والتقديرُ: ما أكرهتنا عليهِ مغفورٌ لنا. ويجوزُ فيهِ أيضًا أنْ يكونَ فـي موضـعِ نـصبٍ

بالعطفِ عل قولهِ: خَطَايَانَا (الأنباري، 1980: 149/2). وأشارَ العُكْبَريُّ إلى هـذين الـوجهين، دونَ ذكرِ علّةِ حذفِ الخبرِ. ومثالُ الثاني أشارَ إليهِ الأنباريُّ في أثناءِ وُقوفِهِ على إعرابِ المصدرِ المؤوّلِ في قولهِ تعالى: { قُلْنَا يَا ذَا القَرْنَين إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا } (الكهف: 86)، وهوَ أنَّ المصدرَ المُؤوّلَ من أَنْ وصِلتِها في موضعِ رفعٍ " علـى تقـديرِ مبتـدأٍ، وخبـرُهُ محذوفٌ، وتقديرُهُ: إمّا العذابُ واقعٌ منكَ فيهم، وإمّا اتّخاذُ أَمرٍ ذِي حُسنٍ واقعٍ فيهم، فحُذِفَ الخبرُ لطولِ الكلام بالصّلةِ " (الأنباري، 1980: 115/2).

ولعلَّ مُرادَ الأنباريِّ من طولِ الكلامِ بالصّلةِ طولُ (أَنْ) بصلتِها، ووجهُ ذلكَ هو أنَّ (أَنْ) وصلتَها بمنـزلةِ اسمٍ واحدٍ مُتركّبٌ من أَنْ والفعلِ والفاعلِ والمفعولِ، كما طالَ (الّـذي) بـصلتِهِ لاجتماعِهِ من أربعةِ أشياءَ هيَ: الّذي والفعلُ والفاعلُ والمفعولُ، فحُذِفَ الخبرُ لذلكَ.

3. رابطُ الخبرِ بالمُبتدأ:

يوجبُ النّحاةُ أنْ يرتبطَ الخبرُ بالمُبتدأ إذا كانَ الخبرُ جملةً فعليّةً بضميرٍ يُطابقُ المبتـدأَ، كقولكَ: أخوكَ قامَ، وأخواكَ قامَا، وإخوتُكَ قامُوا، وأنَّهُ يمتنعُ أنْ تقولَ: أخواكَ قـامَ، تريـدُ: قـامَ أحدُهما؛ لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ على التثنيةِ، وليسَ في الخبرِ ما يرجعُ إليهما، ولكنَّ مثلَ هـذا الكـلامِ يكونُ قويًّا جائزًا في حالٍ واحدةٍ هي أنْ يطولَ الكلامُ بعدَ المُبتدأِ، كأَنْ تَعطِفَ على الخبرِ، فتقولُ: أخواكَ قامَ وقعدَ، فتحملُ " قامَ وقعدَ " على معنَى الأخوينِ، تريدُ أنَّ أحدَهما قامَ والآخرَ قعدَ، قـالَ ابنُ السّرّاجِ (ابن السراج، 1985: 310/2): " لو قلتَ: أخواكَ قامَ، وأنتَ تريدُ: قامَ أحدُهما، لـم يكنْ كلامًا؛ لأنّكَ ابتدأْتَ الأخوينِ، ولم تجئْ في خبَرِهما بما يرجعُ إليهما، فلذلكَ لم يجُزْ هذا، ولو قلتَ: أخواكَ قامَ وقعدَ، فحملتَ " قامَ وقعدَ " على معنَى الأخوينِ كانَ هذا أقوى؛ لأنَّ الكلامَ كُلّمـا طالَ جازَ فيهِ ما لا يجوزُ فيهِ إذا لم يَطُلْ ".

4. نُونُ اسمِ الفاعلِ مُثنّى ومجموعًا:

يُثَنَّى اسمُ الفاعلِ ويُجمعُ، وتدخلُهُ الألفُ واللامُ والنونُ، فيجوزُ فيهِ إثباتُ النونِ وإعمالُهُ، فيُقالُ: الضاربانِ زيدًا، والمكرمُونَ أخاكَ، كما يجوزُ إثباتُ الألفِ واللامِ وإسقاطُ النُّونِ، وحينئذٍ لا بدَّ من الإضافةِ والجرِّ، فيُقالُ: هما الضّاربا زيدٍ، وهم المُكرمُو أخيكَ، وأمّا إعمالُهُ مَـعَ الحـذفِ فممتنعٌ في المُثنّى عندَ المُبرّدِ (المبرد، د ت: 147/4) جائزٌ فيهِ وفي المجموعِ عندَ غيرِهِ (ينظر: البركلي، 1998: 422، والسيوطي، 1992: 167/1)، لا على سقوطِ النّونِ للإضافةِ، لأنَّ الألفَ

هاهُنا لا تُعاقبُ النونَ، وإنّما على نيّةِ إثباتِ النونِ المحذوفةِ لطولِ الكلامِ، قالَ سيبويهِ (سيبويه، 1977: 186/1) في قولِ الشّاعرِ:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ

(البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في الديوان: 115) " لم يحذفِ النُّونَ للإضافةِ، ولا ليُعاقبَ الاسمُ النُّونَ، ولكنْ حذفُوها كما حَذفُوها منَ اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طَالَ الكلامُ، وكانَ الاسمُ الأَوّلُ مُنتهاهُ الاسمُ الآخرُ "، أي أنَّ النونَ لم تُحذفْ من (الحَافِظُو عورةَ) للإضافةِ مُعاقِبةً الألفَ واللامَ، لأنَّ الألفَ واللامَ في الاسمِ المُشتقِ لا تُعاقبُ النونَ في المثنّى والمجموعِ، وإنّما لأنَّ الكلامَ طالَ بالألفِ واللامِ؛ لكونِها بمعنى الّذي، فصارَ ما بعدَها صلةً لهَا، وما بعدها أعني (حافظُو عورةَ) بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ؛ لأنَّ (عورةَ) اسمٌ مُتمّمٌ لمعنى (حافظو)، فطالَ بذلكَ، فسقطتِ النونُ تخفيفاً، كما سقطتْ من مُثنّى الّذي وجمعِهِ تخفيفاً لمّا طالاَ بصِلَتَيهِما. وأشارَ المُبرّدُ إلى مثلِ ما أشارَ إليهِ سيبويهِ، ومَاثلَ حَذْفَ النّونِ من المشتق مُعرّفًا بحذفِها من تثنيةِ (الّذي) وجمعِهِ، فذكرَ أنَّ الشّاعرَ " لم يُردِ الإضافةَ، فحذفَ النونَ بغيرِ معنًى فيهِ. ولو أرادَ غيرَ ذلكَ لكانَ غيرُ الجرِّ خطأً، ولكنّهُ حذفَ النونَ لطولِ الاسمِ؛ إذ صارَ ما بعدَ الاسمِ صِلةً لهُ "(المبرد، د ت: 145/4 -146).

وممّا يُعدُّ شاهدًا أيضًا على إعمالِ الوصفِ المجموعِ مُعرّفًا بالألفِ واللامِ، ساقطةً منه النونُ لا للإضافةِ، وإنّما تخفيفًا لطولِهِ بالصّلةِ قراءةُ قولِ الله تعالى: {والمُقيمِي الصَّلاةَ} (الحج: 35)، بنصبِ (الصّلاةَ) مُفعولاً بهِ لاسمِ الفاعلِ، قالَ العُكْبَريُّ مُعلّقًا على: (العكبري، د ت: 942/2): " الجمهورُ على الجرِّ بالإضافةِ. وقرأَ الحسنُ بالنصبِ، والتّقديرُ: والمُقيمينَ، فحذفَ النُّونَ تخفيفًا لا للإضافةِ " (وينظر: أبو حيان 1997: 187/3). وذكرَ الفرّاءُ (الفراء، 1980: 225/2) وجهًا آخرَ حملَ عليهِ جوازَ نصبِ (الصّلاةَ) مَعَ حذفِ النّونِ، وهو حملُ الاثنينِ والجمعِ على المفردِ؛ " لأنَّ العربَ لا تقولُ في الواحدِ إلاّ بالنّصبِ، فيقولونَ: هو الآخذُ حقَّهُ، فينصبُونَ الحقَّ، لا يقولُونَ ذلكَ إلاّ والنُّونُ مفقودةٌ، فبنَوا الاثنينِ والجميعِ على الواحدِ، فنصبُوا بحذفِ النُّونِ، والوجهُ في الاثنينِ والجمعِ الخفضُ؛ لأنَّ نونَهما قد تظهرُ إذا شئتَ، وتحذفُ إذا شئتَ، وهيَ في الواحدِ لا تظهرُ، فلذلكَ نصبُوا ".

5. عاملُ المفعولِ بهِ في بابِ التحذيرِ:

ذكرَ سيبويهِ أنَّ المفعولَ بهِ في بابِ التحذيرِ إمّا أنْ يُفردَ، فحينئذٍ يجوزُ حذفُ عاملِهِ، نحو: رأسَكَ، ونفسَكَ، والجِدارَ، ويجوزُ إظهارُهُ، نحو: اتّقِ رأسَكَ، وأحفظ نفسَكَ، واتَّقِ الجِدارَ،

وإمّا أنْ يُثنَّى بذكرِ شيءٍ ثانٍ معطوفٍ عليهِ، وحينئذٍ يجبُ حذفُ عاملِهِ لطولِ الكلامِ بالعاطفِ والمعطوفِ، ولِشَبَهِهِ بـ (إيّاكَ)؛ لأنَّ الفعلَ مَعَ إيَّاكَ لا يجوزُ إظهارُهُ، لكثرةِ استعمالِ (إيَّاكَ) في كلامِهم، قالَ (سيبويه، 1977: 275/1): " ومثلُ ذلكَ: أهلَكَ والليلَ، كأنَّهُ قالَ: بادرْ أهلَكَ قبلَ الليلِ، وإنّما المعنَى أنْ يُحذِّرَهُ أنْ يُدرِكَهُ الليلُ... ومن ذلكَ قولُهم: ماز رأسَكَ والسّيفَ، كما تقولُ: رأسَكَ والحائطَ، وهو يُحذِّرُهُ، كأنَّه قالَ: اتّقِ رأسَكَ والحائطَ. وإنّما حذفُوا الفعلَ في هذهِ الأشياءِ حينَ ثَنَّوا؛ لكثرتِها في كلامِهم، واستغناءً بما يرَونَ من الحالِ، وبما جرَى من الذِّكرِ، وصارَ المفعولُ الأوّلُ بدلاً من اللفظِ بالفعلِ، حينَ صارَ عندَهم مثلَ: إيَّاك، ولم يكنْ مثلَ إيّاكَ لو أفردتَهُ؛ لأنَّهُ لم يكثُرْ في كلامِهم كثرةَ إيَّاكَ، فشُبِّهَتْ بإيَّاكَ حيثُ طالَ الكلامُ، وكانَ كثيرًا في الكلامِ ".

فالّذي يظهرُ من كلامِ سيبويهِ أنَّ المفعولَ الأوّلَ صارَ بدلاً من اللّفظِ بالفعلِ، كما أنَّ إيّاكَ بدلٌ من اللّفظِ بالفعلِ، وفي كلتا الحالتينِ يُضمرُ الفعلُ، غيرَ أنَّ الفعلَ مَعَ إيّاكَ وحدَهُ يُضمرُ وجوبًا لكثرةِ استعمالِهِ، ومَعَ المفعُولِ الأوّلِ وحدَهُ لا يُضمرُ وجوبًا، وإنّما يُضمرُ وجُوبًا إذا ثُنِّيَ بأنْ يُعطفَ عليهِ مفعولٌ آخرَ، وحينئذٍ يطولُ الكلامُ بالعاطفِ والمعطوفِ، فيضمرُ الفعلُ تخفيفًا من هذا الطولِ؛ ذلكَ لأنَّ الحالَ يستدعِي مثلَ هذا التخفيفِ، لانحصارِ المعنَى في المفعولِ بهِ، إذ لا وقتَ كافيًا لدى المتكلّمِ للنطق بعناصرِ التركيبِ كُلِّها لطولِهِ، فيُلقِي المُتكلّمُ بعضَها، وهو الفعلُ؛ لدلالةِ الحالِ عليهِ.

6. اللامُ في جوابِ القسمِ:

تلزمُ اللامُ في جوابِ القسمِ مَعَ " قدْ " إذا كانَ الفعلُ ماضيًا مُثبتًا غيرَ جامدٍ كقولِهِ تعالى: {تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ} (يوسف: 51)، وتلزمُ اللامُ وحدَها إذا كانَ جوابُ القسمِ جملةً اسميّةً كقولِهِ تعالى: {فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُم والشَّيَاطِينَ... ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا} (مريم: 68 - 70). وقد تُحذفُ اللامُ أو قدْ أو هُما معًا، إلاَّ أنَّ النَّحويّينَ حكمُوا على هذا الحذفَ تارةً بالضعْفِ وبالغرابةِ، وأُخرى بالحُسْنِ والصحّةِ، تبعًا لطولِ الكلامِ بينِ القسمِ وجوابِهِ. فإنْ كانَ الكلامُ طويلاً فالحذفُ حَسَنٌ، وإلاَّ فهو ضعيفٌ، قالَ ابنُ السرّاجِ (ابن السراج، 1985: 278/1): " وقالَ: يجوزُ في الشّعرِ: أشهدُ أنَّهُ ذاهبٌ، يُشبّهُهُ بقولِهِ: واللهِ أنَّهُ ذاهبٌ؛ لأنَّ معناهُ معنَى اليمينِ، كما أنَّهُ إذا قالَ: أشهدُ أنتَ ذاهبٌ، ولم يذكرِ اللامَ لم يكنْ ابتداءً، وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلاّ باللامِ، ومثلُ ذلكَ في الضعفِ: علمتُ أنَّ زيدًا ذاهبٌ، كما أنّهُ ضعيفٌ: قد علمتُ عمرٌو خيرٌ منكَ، ولكنّهُ على إرادةِ

اللامِ، كما قالَ تعالى: { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا } (الشمس: 9)، وهوَ على اليمينِ، وكانَ في هذا حُسْنٌ حينَ طالَ الكلامُ، يَعني أنَّ التأويلَ { وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا } (الشمس: 1)، لقد أفلح".

فالّذي يتبدّى من كلامِ ابنِ السّرّاجِ، كما يظهرُ من تمثيلِهِ مُؤصّلاً لكسرِ ألفِ إنَّ وفتحِها، أنَّهُ يُوزانُ بينَ أنماطٍ تركيبيّةٍ تلزمُ معَها كلِّها اللامُ كما تلزمُ مَعَ القسمِ إذا كانَ جوابُهُ جملةً اسميّةً، أو جملةً فعليّةً مقترنةً بـ" قد" وكما تلزمُ مَعَ الفعلِ القلبيِّ مُعلَّقًا عن العملِ مُبتدأً بهِ، نحو: قد علمتُ عمرٌو خيرٌ منكَ، ولكنَّ لمّا لم تُذكرِ اللامُ في ذلكَ كلِّهِ كانَتْ هذهِ التراكيبُ ضعيفةً، كما كانَ جوابُ القسمِ قبيحًا ضعيفًا دونَ اللامِ في نحو: واللهِ أنَّهُ ذاهبٌ؛ لعدمِ استطالةِ الكلامِ بينِ القسمِ وجوابِهِ، وأمّا إذا استطالَ الكلامُ بينَ القسمِ وجوابِهِ، كما استطالَ بين وَالشَّمْسِ وقَدْ أَفْلَحَ" في قولهِ تعالى: {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالقَمَرِ إِذَا تَلاهَا * والنَّهَارِ إذا جَلاَّهَا * وَاللَّيلِ إِذَا يَغْشَاهَا * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا} (الشمس: 1 -9)؛ فيكونُ حذفُ اللامِ من الجوابِ حَسَنًا ليسَ ضعيفًا ولا قبيحًا، والتقديرُ: والشّمسِ وَضُحاها لقد أفلحَ مَن زكّاها.

وكانَ المبرّدُ (المبرد، د ت: 337/2)، والزّجّاجُ (الزجاج، 1994: 331/5) قبلَ ابنِ السّرّاجِ وقفَا على القسمِ في سورةِ الشَّمسِ، وذكرَا أنَّ الجوابَ { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا }، وأنَّ اللامَ حُذِفتْ لطولِ الكلامِ، ثُمَّ قرّرَا أنَّ الكلامَ كلَّما طالَ كانَ الحذفُ أجملَ، وصارَ طولُهُ عِوضًا منَ المحذوفِ. غيرَ أنَّ الزّجّاجيَّ لم يذهبْ إلى أنَّ إضمارَ اللامِ في قولِهِ: { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا } أثرٌ من آثارِ طولِ الكلامِ، وإنّما " لدَلالةِ (قد) عليهِ؛ لأنّها مُؤكّدةٌ، واللامُ للتوكيدِ" (الزجاجي، 1985: 86). وأشارَ ابنُ مالكٍ (ابن مالك، د ت:166) إلى ما أشارَ ابنُ السّرّاجِ، فقرّرَ أنَّ وُقوعَ الجوابِ جملةً اسميّةً دونَ اللامِ، أو وقوعَهُ فعلاً ماضيًا عاريًا من " قد" و" اللامِ" دونَ استطالةِ الكلامِ بينَ القسمِ وجوابِهِ غريبٌ نادرٌ؛ لأنَّ ذلكَ لا يكادُ يوجدُ إلاّ في ضرورةِ الشّعرِ، أو في كلامٍ مُستطالٍ، وذكرَ منَ الأوّلِ قولَ الشّاعرِ:

تَاللهِ هَانَ عَلَى السّائلينَ مَا دُهِيَتْ   بِهِ نُفُوسٌ أَبَتْ إلاّ الهَوَى دِينًا

(البيت من البسيط، وهو مضطربُ الوزنِ، ولم أقف عليهِ في كتاب إلا عندَ ابنِ مالكٍ) والتقديرُ: تاللهِ لقد هانَ، إذ حَذَفَ اللامَ وقدْ ضرورةً على الرغمِ من كونِ الجوابِ فعلاً ماضيًا مُثبتًا، وذكرَ من الثاني قولَهُ تعالى: { والسّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ * وَاليَوْمِ المَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ * قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ } (البروج: 1 - 4)، والتقديرُ: لقد قُتلَ (وفي النّحاس، 1988: 191/5" التقدير لقُتلَ أصحابُ الأُخدودِ" من غيرِ قد)، وقولَ الشّاعرِ:

وَرَبِّ السَّموَاتِ العُلَى وبُرُوجِهَا والأَرْضِ وَمَا فِيها المُقدّرُ كائِنُ

(البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في السيوطي، 1992: 4 248/4) أي لَلْمُقَدَّرُ كَائنٌ. فهذا والّذي قبلَهُ لم يَعُدْ نادرًا عندَ ابنِ مالكٍ لاستطالةِ الكلامِ بينَ " والسماءِ " وجوابِهِ " قتلَ "، وبينَ " وربِ السموات " وجوابِهِ " المقدّرُ كائنُ.

ومنعَ المُبرّدُ (المبرد، د ت: 2 /337) أنْ يكونَ { قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ } جوابَ القسمِ وأنَّ اللامَ حُذِفتْ لطولِ الكلامِ، وذهبَ إلى أنَّ قصّةَ أصحابِ الأُخدودِ اعترضَ بها توكيدًا بينَ القسمِ { وَالسَّمَاءِ} ، وجوابِهِ وهو قولُهُ: { إِنَّ بطشَ ربِّكَ لَشَدِيدٌ } (البروج: 12)، قالَ: " وإنّما وقعَ القسمُ على قولِهِ: { إِنَّ بطشَ ربِّكَ لَشَدِيدٌ }، وقد قالَ قومٌ: إنّما وقعَ على { قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ }، وحُذِفتِ اللامُ لطولِ الكلامِ. وليسَ القولُ عندَنا إلاَّ الأوّلَ؛ لأنَّ هذهِ الاعتراضاتِ توكيدٌ ". وبهذا القولِ قالَ الزّجّاجُ أيضًا. (الزجاج، 1994: 5 307/5).

وما ذهبَ إليهِ المُبرّدُ من أنَّ الجوابَ { إِنَّ بطشَ ربِّكَ لَشَدِيدٌ } وجهٌ كانَ أشارَ إليهِ الأخفشُ ضمنَ ثلاثةِ وجوهٍ في تعيينِ جوابِ { وَالسَّمَاءِ }، أمّا الوجهُ الثاني فهو أنَّ { قُتِلَ }على إضمارِ اللامِ، وأمّا الثالثُ فعلى التقديمِ والتأخيرِ، كأنَّهُ قالَ: قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ والسّماءِ ذاتِ البُروجِ (الأخفش، 1981: 535/2). وأشارَ أبو جعفرٍ النّحاسُ إلى الوجهِ الثالثِ ممّا ذكرَهُ الأخفشُ، ونسبَهُ إلى أبي حاتمٍ السّجستانيِّ، ونقلَ عنهُ أنَّ أصلَ التركيبِ: قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ والسّماءِ ذاتِ البُروجِ، أي أنَّ القسمَ مُلغًى لا جوابَ لهُ، وإنْ كانَ مُبتدأً بهِ، لكونِهِ في حكمِ المُؤخّرِ، وهذا غلطٌ عندَ النّحويّينَ؛ لأنَّ القسمَ إذا ابتُدئَ بهِ لم يَجُزْ أنْ يُلغى، ولا يُنوى بهِ التأخيرُ، إلاّ أنْ يتوسّطَ أو يتأخّرَ فحينئذٍ يجوزُ أنْ يُلغى، وذهبَ النّحاسُ إلى أنَّ الجوابَ قولُهُ تعالى: { إِنَّ الّذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ } (البروج: 10). وذهبَ الزّمخشريُّ مذهبًا آخرَ في جوابِ { وَالسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ }، وهو أنَّهُ محذوفٌ دلَ عليهِ قولُهُ: { قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ } " كأنَّهُ قيلَ: أقسمُ بهذهِ الأشياءِ أنَّهم مَلعونُون، يعنِي كفارَ قريشٍ، كما لُعِنَ أصحابُ الأُخدودِ " (الزمخشري، 1972: 237/4). وذهبَ الأنباريُّ في أحدِ قوليهِ (الأنباري، 1980: 505/2، وقولُهُ الثاني هو أنَّ الجوابَ: إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدُ، وهو قولُ المُبرّدِ كما سبق)، وتبعَهُ العُكْبَريُّ إلى أنَّ الجوابَ محذوفٌ، وأنَّ تقديرَهُ: لَتُبْعَثُنَّ (العكبري، د ت: 1280/2. وينظر: أبو حيان، د ت: 450/8).

والّذي نختارُهُ من بينِ ستّةِ الأقوالِ السابقةِ في جوابِ { وَالسَّمَاءِ } ممّا وقفتُ عليهِ أنَّ الجوابَ { قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ }، والتأويلُ: لقدْ قُتلَ، وحُذِفتِ اللامُ وقدْ لطولِ الكلامِ، كما حُذفتِ لطُولِهِ في { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا }. وهو اختيارُ أبي حيّانَ أيضًا.

7. حرفُ الجرِّ مَعَ (أنْ) و (أنَّ):

يكثُرُ حذفُ حرفِ الجرِّ مَعَ (أَنْ) و (أَنَّ) ويَحْسُنُ، حتّى إنَّ النَّحويّينَ جعلُوه قياسًا فصيحًا؛ لكثرةِ استعمالِ الجارِّ مَعَهما. وهذا الحذفُ مَشروطٌ بعدمِ اللَّبْسِ، وتَعيُّنِ الجارِّ؛ لئلا تتدافعَ المعاني، وتتَشابكَ تعدِّياتُ الأفعالِ. وإنَّما حَسُنَ حذفُ الجارِّ هُنا لطولِ الكلامِ طلبًا للتخفيفِ (الأنباري، 1980: 213/2)، ذلكَ أنَّ (أَنْ) و (أَنَّ) مصدريَّتانِ تَطولانِ بصلِتَيهما، كما يطولُ (الّذي) وأخواتُهُ بصلتِهِ، وكلّما طالَ الكلامُ حَسُنَ الحذفُ، ولهذا لو سُبكَ منهما ومن صِلتيهما مصدرانِ لم يجُزْ حذفُ حرفِ الجرِّ؛ لعدمِ طولِ الكلامِ، فيجوزُ: عجبتُ أنْ تفعلَ كذا، أو أنّكَ شاعرٌ، تريدُ: عجبتُ من أنْ تفعلَ كذا، وعجبتُ من أنّكَ شاعرٌ، ولا يجوزُ: عجبتُ فعلَكَ، ولا شاعريَّتَكَ، تريدُ: من فعلكَ، ومن شاعريَّتِكَ؛ للطّولِ في الأوّلِ، وعدمِهِ في الثاني.

ومن الشَّواهدِ على ذلكَ قولُهُ تعالى: { فَلا جُنَاحَ عليهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا } (البقرة: 229)، والتقدير: في أنْ يتراجعَا (الفراء، 1980: 148/1) فحُذفَ (في) لطولِ أنْ بِصلتِها، ومنه أيضًا {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا} (البقرة: 282)، وقولِهِ: { أَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ } (القلم: 14. وهذه قراءة حمزةَ كما في أبي حيان، د ت: 310/8. والذي في المصحف: أنْ كانَ)، والتقديرُ في الآيةِ الأولى: لأنْ تضلَّ، وفي الثانيةِ: ألأَنْ كان ذا مالٍ (سيبويه، 1977: 476/3). ومن ذلكَ أيضًا قولُهُ تعالى: { وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهم } (المؤمنون: 60)، أي: وجلةٌ من أنّهم (الفراء، 1980: 238/2)، فحُذفَ في الجميعِ حرفُ الجرِّ لطولِ الكلامِ قبلَ أنْ وأَنَّ لطُولِهما بصِلتيهما.

وقد يُحذفُ حرفُ الجرِّ و (أنْ) مَعًا قبلَ الفعلِ المُضارعِ،والعلّةُ أيضًا طولُ أنْ بِصلِتِها، ويستتبعُ هذا الحذفَ ارتفاعُ الفعلِ بعدَ أنْ كانَ منصوبًا. وهذا التعليلُ أحدُ أربعةِ أوجهٍ عندَ الأنباريِّ (الأنباري، 1980: 101/1) احتملَها رفعُ الفعلِ المُضارعِ (تعبدُونَ) في قولِهِ تعالى: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إلاّ اللهَ } (البقرة: 83). فقد ذهبَ الأنباريُّ إلى أنَّ التقديرَ: بأنْ لا تَعبُدُوا، فلمّا حُذِفتِ الباءُ وأَنْ لطولِ الكلامِ ارتفعَ الفعلُ، وماثلَهُ بقولِ الشّاعرِ:

أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

(البيت من الطويل، وهو لطرفة في ديوانه، 1961: 43) فأرادَ الشاعرُ أنْ أحضرَ، فلمّا حذفَ أنْ رفعَ الفعلَ. ويروى البيتُ بنصبِ أحضرَ، بإضمارِ أنْ، وهو ضعيفٌ عندَ البصريّين شاذٌّ، مقيسٌ عندَ الكوفيّين (البغدادي، د ت: 57/1-58).

والوجهُ الثاني ممّا ذكرَهُ الأنباريُّ في رفعِ (تعبدُون) أنَّهُ جوابُ قسمٍ لقولِهِ: { وَإِذْ أَخَـذْنَا مِيثَاقَ }؛ لأنَّ أخذَ الميثاق بمعنَى القسمِ، والاستحلافِ بمنـزلةِ وَاللهِ. وهذا الوجهُ قالَهُ جماعةٌ مـن النّحويّينَ (ينظر: الفراء، 1980: 53/1 والزّجّـاجُ، 1994: 162/1 والعُكْبَـريُّ، د ت: 83/1 وابنُ هشامٍ، 1972: 528). والوجهُ الثالثُ أنَّ (لا) نفيٌ، والمُرادُ بها النّهـيُ، والقـولُ مُـضمرٌ، ويرتفعُ الفعلُ بعدَ القولِ على الاستئنافِ، والتقديرُ: قلنا لهم: لا تَعبدُونَ. وأصلُ هذا القولِ للأخفش (الأخفش، 1981: 126/1). والوجـهُ الرابـعُ أنَّ {لا تَعْبُـدُونَ} فـي موضـعِ نـصبٍ علـى الحالِ،والتقديرُ: أخذنا مِيثاقَهم مُوحِّدِينَ. وأضافَ العُكْبَريُّ وجهًا خامسًا، وهوَ أَنْ تكـونَ الحـالُ محذوفةً؛ والتقديرُ: أخذنا ميثاقَهم قائلينَ كذا وكذا، وحَذْفُ القولِ في الكلامِ كثيرٌ كثيرٌ (العكبري، د ت: 84/1).

وذكرَ الأنباريُّ (الأنباري، 1980): أنَّ قولَهُ تعالى: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـاقَكُمْ لا تَـسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ } (البقرة: 84) مثلُ { لا تَعْبُدُونَ } في أنَّ التقديرَ: بأنْ لا تسفكُوا، فحُذفَ حرفُ الجرِّ وأنْ لطولِ الكلامِ، فارتفعَ الفعلُ، وفي جميعِ وُجُوهِهِ أيضًا. ومِثْلُهُما كذلكَ قولُهُ تعالى: { وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ مَارِدٍ * لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى المَلإِ الأَعْلَى } (الصافات: 7 و 8)، في أنَّ التقديرَ: أَنْ لا يَسّمّعُوا، ذكـرَ ذلكَ الأخفشُ، وماثلَهُ بشعرِ طرفةَ السّابق قالَ مُعلّقًا على الآيةِ: " إنْ شئتَ جعلتَ { لا يَـسَّمَّعُونَ } مُبتدأً - يُريدُ مُستأنفةً - وإنْ شئتَ قلتَ: هو في معنَى أنْ لا يَسَّمَّعُوا، فلمّا حَذفْتَ (أنْ) ارتفعَ... قالَ الشّاعرُ... "وأنشدَ البيتَ (الأخفش، 1981: 126/1)، فحذفَ أنْ لطولِها بصلتِها، فرُفعَ الفعلُ.

8. قُبحُ الحذفِ:

وإذا كانَ ما سبقَ قد كشفَ عن جوازِ الحذفِ وحُسْنِهِ لطولِ الكلامِ، فإنَّ الأمرَ ليسَ كذلكَ مطلقًا. فقد يكونُ طولُ الكلامِ ممّا يقبحُ لهُ الحذفُ. فالسُّهيليُّ (السهيلي، د ت: 336) ذكرَ أنَّ حذفَ الجارِّ من نحو: أمرتُكَ الخيرَ، إنّما جازَ؛ لأنَّ المأمورَ بهِ حدثٌ، لا جسمٌ وجوهرٌ، فإنْ كانَ جسمًا، أو جوهرًا يمتنعُ الحذفُ، نحو: أمرتُكَ بزيدٍ؛ ولأنَّ الفعلَ اتّصلَ بالمجرورِ، فإنْ تباعدَ منهُ، وطالَ الكلامُ امتنعَ الحذفُ، وقبُحَ، ووجبَ إثباتُ الجارُّ، كقولِكَ: أمرتُ الرّجلَ يومَ الجمعةِ بالخيرِ؛ " لأنَّ المعنى الّذي من أجلِهِ حُذفتِ الباءُ ليسَ بلفظٍ، وإنّما هو معنًى في الكلمةِ، وهو ما تَـضمّنَتْهُ مـن معنَى كلّفتُكَ، فلم يقوَ على الحذفِ إلاّ مَعَ القربِ من الاسمِ". على أنَّ حذفَ الجـارّ مـن نحـو: أمرتُكَ الخيرَ، ويُقذفُونَ الحجارةَ، ومررتُ زيدًا، لا يجوزُ إلاّ وفقَ مذهبِ بعـضِ النّحـاةِ مـنهم

الكسائيُّ (النحاس 1988: 390/2)، والفـرّاءُ (الفـراء، 1980: 93/2 ــ 94، و 383)، أمّـا البصريّونَ فلا يُجيزونَ ذلكَ.

ولعلَّ هذهِ المسألةَ، أعنِي مسألةَ إثباتِ الجارِّ وحذفِهِ من المسائلِ النّحويَّةِ التي تحتاجُ إلى فَضْلِ بيانٍ؛ لانشعابِ مسالِكِها، ووفرةِ النّصوصِ التي تكشفُ عن أنَّ نحوَ: أَمرتُكَ زيدًا، وتَمُرُّونَ الدّيارَ، ويُقذفُونَ الحجارةَ، جاءَ وافرًا غزيرًا في النّصوصِ الفصيحةِ (ينظر: ابن منظور، د ت: " حسد " 149/2، و" شدد " 234، و" شهد " 234، و" طرد " 268، و" عقـد " 296، و" غـرد " 324، و" قعد " 357، و" جوز " 153/2، و" خير " 265، و...)، وليسَ كما ذكرَ النّحاةُ من أنَّ " هذا الضربَ من سقوطِ حرفِ الجرِّ سماعيٌّ لا يُقاسُ عليهِ، إذ جاءَ في نصوصٍ فصيحةٍ محدودةٍ، وليسَ بمُطلقٍ " (الحلواني، 1980: 45).

ثانيًا : الإعرابُ والبناءُ:

تُعالجُ هذه المُباحثةُ أثَرَ طُولِ الكلامِ في إعرابِ الكلمةِ، أو بنائِها. فقد وجدتُ النّحـويّينَ يعتلُّون بهذهِ العلَّةِ؛ لتبريرِ الحركةِ الإعربيةِ، وهو ما يمكنُ أنْ يعدَّ ــ ولو من وجهٍ ــ عاملاً مـن العواملِ النّحويّةِ اللفظيّةِ التي أغفلَ ذكرَها النّحاةُ ضمنَ سياقِ حديثِهم عن العاملِ، وعن أنَّ الحركةَ الإعرابيّةَ إنّما تكونُ بأثرٍ من عاملٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ. وقد جاءتْ إشاراتُهم إليهِ إشاراتٍ عابرةً في أبوابٍ نحويّةٍ شتّى. وهذا بيانُ مسائلِ هذهِ المُباحثةِ:

1. اسمُ لا النافيةِ للجنسِ:

يختلفُ النَّحويُّونَ في إعرابِ اسمِ لا النافيةِ للجنسِ إذا كانَ عاملاً فيما بعدَهُ، على خمسةِ مذاهبَ، وأحدُ هذا المذاهبِ مبنيٌّ على طولِ هذا الاسمِ، أو عدمِهِ.

فالمذهبُ الأوّلُ جوازُ بناءِ الاسمِ إذا كانَ مُطوَّلاً، نحو: لا قائلَ قولاً حسَنًا، ولا ضـاربَ ضربًا كثيرًا. وهو مذهبُ الكوفيّينَ. ووجهُ طولِ الاسمِ هاهُنا عملُهُ فيما بعدَهُ، ووصفُ معمولـهِ، وكلا الأمرينِ مُتمّمٌ لمعناهُ، مُرتبطٌ بهِ، ولا يخفَى أنَّهُ لو أعربَ مُنوّناً - وَفْقَ المذهبِ الثاني، وهو مذهبُ الجمهورِ المُتمثّلِ في تنوينِهِ وإعرابِهِ مُطلقًا طالَ الاسمُ أو لم يطُلْ - فقيلَ: لا قـائلاً قـولاً حَسنًا، ولا ضاربًا ضربًا كثيرًا لأدّى إعرابُهُ منوّنًا إلى زيادةٍ في طولِهِ، فتُركَ تنوينُهُ تخفيفًا مـن ثقلِ التنوينِ وطولِ الاسمِ بما بعدَهُ (ينظر: ابن السراج، 1985: 407/1). والمذهبُ الثالثُ جوازُ تنوينِهِ وتركِهِ، والتركُ أحسنُ، إجراءً لهُ مُجرَى المُفردِ في البناءِ، لعدمِ الاعتدادِ بـالمعمولِ مـن

حيثُ إنّهُ لو حُذفَ لبقيَ الكلامُ صحيحًا، وهو مذهبُ ابنِ كيسانَ. والمذهبُ الرابعُ، وهو مذهبُ ابنِ مالكٍ، جوازُ تركِ التنوينِ بقلّةٍ تشبيهًا باسمِها إذا كانَ مُضافًا، لا بناءً، كقولِ الشّاعرِ:

أُرَانِي ــ ولا كُفْرَانَ للهِ ــ أيَّةً لِنَفْسِيَ قَدْ طَالَبْتُ غيرَ مُنِيلِ

(البيت من الطويل، وهو لابن الدمينة في ديوانه، 1959: 86) فقد حذفَ الشّاعرُ التنوينَ في قولِهِ: ولا كُفرانَ؛ لكونِهِ عاملاً في الجارِّ والمجرورِ "للهِ"، تشبهًا لهُ بالمُضافِ، لا لكونِهِ مبنيًّا.

والمذهبُ الخامسُ، وهو مذهبُ البغداديّينَ، جوازُ بنائِهِ إنْ كانَ عاملاً في ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، كقولِهِ تعالى: { وَلا جِدَالَ فِي الحَجِّ } (البقرة: 197)، وأمّا إذا كانَ عاملاً في مفعولٍ بهِ صريحٍ، فيجبُ تنوينُهُ وإعرابُه (ينظر في هذا الآراء: السيوطي، 1992: 204/2). غيرَ أنَّ تمثيلَ ابنِ هشامٍ إذْ قالَ (ابن هشام، 1972: 515) مُعلّقًا على نصبِ " أَيَّةً " في الشعرِ السابق: " قالَ: وإنّما انتصابُهُ باسم " لا "، أي ولا أكفرُ اللهَ رحمةً منّي لنفسِي، ولزِمَهُ من هذا تركُ تنوينِ الاسمِ المُطوّلِ، وهوَ قولُ البغداديّينَ أجازُوا: لا طالعَ جبلاً " ؛ يُخالفُ نقلَ السيوطيِّ عنهم، ويدلُ على أنّهم يُجيزُونَ بناءَ الاسمِ عاملاً في شبهِ جملةٍ كانَ أم في مفعولٍ بهِ.

2. المُنادى:

من المَعلومِ أنَّ المُنادى مُعربٌ، وأنَّهُ في إعرابِهِ نوعانِ: مُعربٌ منصوبٌ، وذلكَ إذا كانَ مُضافًا، أو شبيهًا بالمُضافِ، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ، والنوعُ الثاني مَبنيٌّ على ما يُرفعُ بهِ، وذلكَ إذا كانَ علمًا مُفردًا، أو نكرةً مقصودةً، غيرَ أنَّ النّحاةَ اختلفُوا في تعليلِ بعضِ ما سبقَ، وكانَ طولُ الكلامِ ممّا اعتلَّ بهِ بعضُهم. وهو ما يعنينا الكشفُ عنهُ في سياقِ هذهِ المُباحثةِ.

(أ) المُنادى المُضافُ والنّكرةُ المقصودةُ:

مذهبُ الخليلِ أنَّ المُنادى المُضافَ والنكرةَ غيرَ المقصودةِ إنّما انتصبَا لطولِ الكلامِ، كما انتصبَ نحوُ: هو قبلَكَ، وهو بعدَكَ، قالَ سيبويهِ (سيبويهِ، 1977: 182/2): "وزعمَ الخليلُ - رحمَهُ اللهُ - أنَّهم نصبُوا المُضافَ نحو: يا عبدَ اللهِ ويا أخانا، والنّكرةَ حينَ قالُوا: يا رجلاً صالحًا، حينَ طالَ الكلامُ، كما نصبُوا: هوَ قبلَكَ وهو بعدَك "، ثُمَّ نقلَ سيبويهِ (سيبويهِ، 1977: 199/2) عن الخليلِ في موضعٍ تالٍ أنَّ النّكرةَ وُصِفتْ أم لم تُوصفْ تكونُ منصوبةً؛ " لأنَّ التنوينَ لحقَها فطالتْ، فجُعِلتْ بمنزلةِ المُضافِ لمّا طالَ نُصِبَ ".

فالّذي يتبدّى من كلامِ الخليلِ أنَّ المنادى المُضافَ لمّا طالَ بالمُضافِ إليهِ انتصبَ كما انتصبَ قبلُ وبعدُ مُضافينِ، فإنْ أُفردَ ولم يُضفْ، نحو: يا زيدُ، ارتفعَ، وكانَ في موضعِ نصبٍ،

كما أنَّ قبلُ وبعدُ إنْ أُفرِدَا، ولم يُضافا ارتفعا،وكانَا في موضعِ نصبٍ، فهو إذاً مُفـردًا يُـشبِهُهما مفردينِ، ومُضافًا يُشبِهُهما مُضافينِ. وأمّا النكرةُ فطولُها يتمثّـلُ بـأمرينِ؛ التنـوينِ والوصـفِ، وكلاهما بمنـزلةِ المُضافِ إليهِ، فكما نُصبَ المُنادى المُضافُ لطولهِ بالمُـضافِ إليـهِ، نُـصبتِ النكرةُ لطولِها بالتنوينِ والوصفِ.

ويشبهُ تعليلُ الكسائيِّ نصبَ المُنادى المُضافِ في جزئهِ الأوّلِ تعليلَ الخليلِ، إذ يرى أنَّهُ انتصبَ لعلّتينِ؛ إحداهما طولُهُ بالمُضافِ إليهِ، والثانيةِ كثـرةُ المنـصوباتِ فـي كـلامِ العـربِ (الاستراباذي، 1979: 179/1)، وهو القائلُ (النحاس، 1988: 321/2): " النّصبُ مَغيضُ النّحوِ كُلّما صُرِفَ شيءٌ من جهتِهِ نُصبَ". ولا يعني الطولُ عندَهُ هُنا أنَّه عاملٌ نحويٌّ، وعليهِ يكـونُ المُنادى المُضافُ منصوباً بلا عاملٍ، كما أنَّ المُنادى المفردَ العلمَ مبنيٌّ عندَه بلا عاملٍ.

ومن الجديرِ ذكرُهُ في هذهِ المُباحثةِ أنَّ ابنَ السرّاجِ نقلَ عن المُبرّدِ أنَّ نحوَ: يـا حَـسَنَ الوجهِ لم ينتصبْ لأنَّهُ مُضافٌ، وإنّما لطُولهِ؛ " لأنَّ معناهُ: حسنٌ وجهُهُ " (ابن الـسرّاج، 1985: 346/1). قالَ المُبرّدُ (المبرد، د ت: 226/4): " وقولكَ: يا حسنَ الوجهِ، إذا لم تُرِدِ النّكرةَ إنّمـا معناهُ: يا أيّها الحسنُ. فهوَ، وإنْ كانَ مُضافًا، في تقديرِ: يا حسنًا وجهُهُ إذا أردتَ: يا أيُّها الحـسنُ وجهُهُ". ولا يخفَى أنَّ المُبرّدَ إذ أوّلَ " يا حسنَ الوجهِ " بـ " يا حسنًا وجهُهُ " إنّمـا بقـصدُ أنّـهُ انتصبَ كما انتصب المُنادى الشبيهُ بالمُضافِ الّذي طالَ بالتّنوينِ وبما بعدَهُ ممّا تمّمَ معناهُ، وليسَ لأنَّهُ مُضافٌ. وذلكَ ما ذكرَهُ ابنُ السرّاجِ.

(ب) المُنادى المعطوفُ عليهِ عطفَ نسقٍ:

ذكرَ سيبويهِ في أنواعِ المُنادى الشبيهِ بالمُضافِ المُنادى المعطوفَ عليهِ عطفَ نـسقٍ، نحو: يا ثلاثةً وثلاثينَ، ممّا كانَ فيهِ التابعُ والمتبوعُ اسمًا واحدًا علمًا، وأنَّ هذا المُنادى انتـصَبَ لطولِهِ، وارتباطِ بعضِهِ ببعضٍ من حيثُ المعنى، كما ارتبطَ نحو: يا خيرًا من زيدٍ، ويا ضـاربًا رجلاً؛ ذلكَ لأنَّ (من زيدٍ) و (رجلاً) من تمامِ ما قبلَهما (سيبويهِ، 1977: 228/2).

(ج) العلم الموصوف بـ" ابن" :

وإذا نُوديَ العلمُ ووُصفَ بابنٍ مُضافٍ إلى علمٍ فيجوزُ نصبُهُ بغيرِ تنوينٍ، والعلّةُ عندَ ابنِ السرّاجِ طولُهُ، ذلكَ لأنَّ العلمَ وابنًا قد جُعلا بمنـزلةِ اسمٍ واحدٍ (ابـن الـسراج، 1985: 345). وكذلكَ إذا وُصفَ بغيرِ لفظِ ابنٍ، نحو: يا زيد الكريمُ، فالبصريّونَ يُوجِبُونَ ضـمّهُ، والكوفيّـونَ

يُجيزُونَ فتحَهَ، مُعتلّينَ بأنَّ الاسمَ طالَ بنعتِهِ، والاسمُ ونعتُهُ بمنــزلةِ الاسمِ الواحدِ، واحتجُّوا بقولِ الشّاعرِ:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا

(البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه، 1353: 135) وذكرَ السيوطيُّ (السيوطي، 1992: 54/3) أنَّ الرّوايةَ بفتحِ راءِ عُمَرَ، ولكنَّ المُبرّدَ (المبرد، 1997: 487/2)، وتابعَهُ على ذلكَ جماعةٌ (ينظر: ابن جنّي، 1985: 172، والمرادي، 1983: 401، وابن هشام، 1972: 28، والبغدادي، د ت: 110/4)، رَوَوا البيتَ بضمِّ راءِ عُمرَ، فإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فلا حُجّةَ للكوفيّينَ فيهِ، إلاّ أنْ يكونَ المُبرّدُ غيّرَ الرّوايةَ تمشّيًا مَعَ مذهبِهِ النحويِّ في وجوبِ ضمِّ العلمِ المنعوتِ، وتُوبعَ على ذلكَ، وهو الرّاجحُ؛ لكونِهِ مرويًّا بالفتحِ في الديوانِ، وللنصِّ في غيرِ مصدرٍ على أنَّ الروايةَ بالفتحِ (ابن هشام، 1980: 80، والسيوطي، 1992: 54/3، والأزهري، د ت: 169/2)، على أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ " عُمرَ " محذوفَ الألفِ بناءٍ على جوازِ إلحاق الألفِ في غيرِ نداءِ التعجّبِ أو الاستغاثةِ أو النّدبةِ، أو أنْ يكونَ قد نُوِّنَ ضرورةً، وحَذَفَ التنوينَ لالتقاءِ السّاكنينِ.

(د) نداءُ الحكايةِ:

وفي بابِ النّداءِ ممّا لهُ صلةٌ بطولِ الكلامِ ما ذكرَهُ سيبويهِ أنَّكَ لو سمّيتَ رجلاً بـ (زيدٌ وعَمرٌو) وناديتَهُ بـ (يا)، لقلتَ في ندائهِ: يا زيدًا وعَمرًا، بالنّصبِ؛ لطولِ الاسمِ، قالَ (سيبويه 1977: 334/3): "وإذا ناديتَهُ والاسمُ زيدٌ وعَمرٌو، قلتَ: يا زيدًا وعَمرًا؛ لأنَّ الاسمَ قد طالَ، ولم يكنْ الأوّلُ المُنتهَى، ويَشْرَك الآخِر، وإنّما هذا بمنــزلتِهِ إذا كانَ اسمُهُ مُضافًا " (وينظر: المبرد، د ت: 225/4). وتفسيرُ قولِ سيبويهِ أنَّ نداءَ (زيدٌ وعَمرٌو) علمًا، يكونُ بنصبِ الاسمينَ مَعًا، لا ببنائِهما على الضمِّ، ومعاملتِهما مُعاملةَ نداءينِ مُستقلّينِ على الأصلِ، وذلكَ لأنَّ التسميةَ وقعتْ بـ (زيدٌ وعمرٌو) معًا، لا بالأولِ وحدَهُ دونَ الآخِرِ، ولمّا كانَ الأمرُ كذلكَ طالَ الأوّلَ (زيدٌ) بالثاني (وعمرٌو)، كما طالُ العلمُ المُضافُ بالمضافِ إليهِ، نحو: يا عبدَ اللهِ، والمنادى المُضافُ منصوبٌ لطولِهِ بالمُضافُ، فكذلكَ يا زيدًا وعَمرًا، انتصبَ لما طالَ (زيدٌ) بـ (وعَمرٌو). وأكّدَ ابنُ السّرّاجَ أنَّ الطُّولَ في نحوِ: (زيدٌ وعمرٌ) علّةٌ لنصبِهِ فيما لو كانَ مُنادًى، قالَ (ابن السراج، 1985: 368/1):"وتقولُ في رجلٍ سمّيتَهُ بقولِكَ: زيدٌ وعَمرٌو: يا زيدًا وعمرًا أقبلْ، تنصبُ لطولِ الاسمِ".

وذكرَ المُبرّدُ أيضًا أنَّكَ لو سمّيتَ رجلاً بــ " زيد الطويل "، فيمن جعلَ الطويلَ نعتًــا، وناديتَــهَ لوجبَ بناءُ الأولِ على الضمِّ، ونصبُ النعتِ، والعلّةُ طولُ الاســمِ (المبــرد، د ت: 14/4)؛ لأنَّ المنعوتَ ونعتَهُ بمنــزلةِ الاسمِ الواحدِ.

(هــ) العلمُ المُفردُ:

وممّا يتعلّقُ بهذهِ المُباحثةِ أيضًا أنَّ سيبويهِ نقلَ عن عيسى بنِ عُمرَ أنَّهُ يُنوِّنُ المُنادى المُفردَ العلمَ بتنوينِ النصبِ، فيقولُ: يا مَطَرًا، يُشبّهُهُ بقولِهِ: يا رجلاً، يجعلُهُ إذا نوّنَ وطالَ كالنكرةِ، ثُــمَّ قــالَ سيبويهِ: " ولم نَسمعْ عربيًّا يقولُهُ، ولهُ وجهٌ من القياسِ، إذا نوّنَ وطالَ كالنّكرةِ " (سيبويه، 1977: 203/2)، إلاَّ أنَّهُ يشهدُ لقولِ عيسى قولُ الشّاعرِ:

ضَرَبْتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ   يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

(البيت من الخفيف، وهوللمهلهل بن ربيعة في: المبرد، د ت: 214/4، وروايته (رفعت رأسَها)، والبغدادي، د ت: 300/1، وروايته فيه يا عديٌّ، وعليها فلا شاهدَ فيهِ) ومثلُ هذا التنوينِ يُــسميّهُ النُّحاةُ تنوينَ الضرورةِ.

3. ظَنَّ وأخواتِها:

يعملُ الفعلُ القلبيُّ ظَنَّ وأخواتُها نصبًا في المُبتدأ والخبرِ، غيرَ أنَّهُ قد يُفرّغُ من القُــدرةِ على العملِ، فيُلغَى عملُهُ فيهما، فلا يَقوَى على نصبِهما، لا لفظًا ولا محلاًّ، وهذا ما يُسمِّيهُ النُّحاةُ بالإلغاءِ، وذلكَ في ثلاثِ حالاتٍ؛ الأُولى إذا توسَّطَ مَعمولَيهِ، نحو: زَيدٌ - ظَنَنْتُ - كريمٌ، والثّانيةِ: إذا تأخّرَ عنهما، نحو: زيدٌ كريمٌ ظَنَنْتُ، والثالثةِ إذا تقدّمَ عليهما، مسبوقًا بشيءٍ، نحو: متى ظَنَنْتَ زيدٌ كريمٌ، غيرَ أنَّهُ يجوزُ في هذه الحالاتِ الإعمالُ، فيُقالُ: زيدًا - ظَنَنْتُ - كريمًا، وزيدًا كريمًا ظَنَنْتُ، ومتى ظَنَنْتَ زيدًا كريمًا؟ ويستوي الإلغاءُ والإعمالُ في الحالةِ الأولى، ويُرجّحُ الإلغاءُ في الثانيةِ، والإعمالُ في الثالثةِ، بل يجبُ عندَ بعضِهم (الأشموني، دت: 282/1).

وعقدَ سيبويهِ (سيبويه، 1977: 118/1) في (الكِتاب) بابًا عنوانُهُ: " هذا بابُ الأفعــالِ الّتي تُستعملُ وتُلغَى "، وناقشَ فيهِ إلغاءَ ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلتُ وأُريْتُ ورأَيْتُ وزعمْتُ، فذكرَ أنّها إذا توسّطَتْ جازَ إعمالُها، نحو: زيدًا أَظُنُّ أخاكَ، وجازَ إلغاؤُها، نحو: عبدُ اللهِ أَظُنُّ ذاهــبٌ، ثُــمَّ ذكرَ أنَّه إذا أُريدَ الإلغاءُ فتأخيرُ الفعلِ أقوى؛ " لأنَّهُ إنّما يَجيءُ الشَّكُّ بعدَما يَمضِي كلامُــهُ علــى اليقِينِ، أو بعدَما يَبتدِئُ، وهو يُريدُ اليقينَ، ثُمَّ يُدركُهُ الشَّكُّ "، ثُمَّ قرَرَّ أنَّهُ " كُلّما طالَ الكلامُ ضَعُفَ

التَّأْخيرُ إذا أَعملْتَ، وذلكَ قولُكَ: زيدًا أخاكَ أَظُنُّ، فهذا ضَعيفٌ، كما يَضعُفُ زيدًا قائمًا ضــربْتُ؛ لأنَّ الحدَّ أنْ يَكونَ الفعلُ مُبتدأً إذا عَمِلَ".

فالّذي يَتبدَّى من كلامِ سيبويهِ أنَّ إعمالَ الفعلِ مَعَ تأخيرِهِ ضعيفٌ، وأنَّ هــذا الــضَّعفَ مُسبَّبٌ عن طُولِ الكلامِ، أي أنَّ الأصلَ أنْ يتقدّمَ الفعلُ على معمولَيهِ، وأنْ يُبتدأَ بهِ، فيكونُ الكلامُ مبنيًّا من أوّلِ وهلةٍ على الشَّكِّ المُفادِ من الفعلِ، ولكنْ لمّا تأخَّرَ الفعلِ عن مَعمولَيهِ طالَ الكــلامُ، فبدا الكلامُ كأنّهُ مبنيٌّ على اليقينِ، لعدمِ الابتداءِ بفعلِ الشّكِ، ومن ثَمَّ ضَعُفَ العملُ، فرُجِّحَ الإلغاءُ على الإعمالِ، وحَسُنُ هذا الإلغاءُ لطُولِ الكلامِ بتأَخُّرِ الفعلِ، ولهذا قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: "ويجوزُ لكَ أنْ تُلغِيَ الظَّنَّ إذا توسّطَ الكلامَ أو تأخَّرَ، وإنْ شئْتَ أعملتَهُ، تقولُ: زيدٌ ظَنَنْــتُ مُنطلِــقٌ، وزيــدٌ مُنطلقٌ ظَنَنْتُ، فتُلغِي الظَّنَّ إذا تأخَّرَ، ولا يَحسُنُ الإلغاءُ إلاّ مؤخَّرًا، فإذا ألغيتَ فكأنَّكَ قلتَ: زيــدٌ مُنطلِقٌ في ظَنِّي" (ابن السراج، 1985: 181/1. وينظر أيضًا 260/2).

4. قطعُ النعتِ:

الأصلُ في النعتِ مُوافقةُ منعوتِهِ إعرابًا، غيرَ أنَّ العربَ قد تَقطعُ النعتَ عن المنعــوتِ، فتُخالفُ بينَهما في الحركةِ الإعرابيَّةِ، تُريدُ بهذهِ المخالفةِ معنًى مُختلفًا غيرَ الّذي يَحملُهُ النعتُ لــو لم يُقطعْ، كالمدحِ والذَّمِّ. وناقشَ النُّحاةُ هذهِ المسألةَ، وبسَطُوا القولَ فيها (ينظر: الحلواني، 1980: 346)، فذكرَ بعضُهم أنَّ ذلكَ إنّما يقعُ إذا طالَ الكلامُ، وتطاولتِ الصِّفاتُ وتعدَّدتْ والموصُــوفٍ واحدٍ، هنالكَ يجوزُ قطعُ بعضِ النُّعوتِ للمدحِ أو الذَّمِّ. ومن هؤلاءِ النّحاةِ الفرّاءُ. ففي أثناءِ وُقُوفِهِ على أسرارِ نَصبِ { وَالصَّابِرُينَ } في قولِهِ تعالى: { وَلَكِنَّ البرَّ مَنْ آمَــنَ بِــالله وَاليَــوْمِ الآخِــرِ وَالمَلائِكَةِ وَالكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينَ وَابْــنَ الــسَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وآتَى الزّكَاةَ وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِمِ إذَا عَاهَدُوا وَالــصَّابِرُينَ فــي البَأْسَاءَ } (البقرة: 177) - وحقُّها أنْ تكونَ مرفوعةً؛ لكونِها تابعةٍ لــ { وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِمِ } التّابعِ لــ { مَنْ } الّذي هو موضعِ رفعٍ، و { المُوفُونَ } من صفةِ { مَنْ }، إذِ التقديرُ: مَن آمنَ ومَن فعلَ وأوفَى - ؛ ذكرَ الفرّاءُ أنَّهُ إنّما نُصبتْ؛ لأنَّها من صفةِ اسمٍ واحدٍ، يُرادُ بها المدحُ، لطُولِ الكــلامِ بالصّفاتِ والموصوفُ واحدٌ، قالَ (الفراء، 1980: 105/1): "وقولُهُ: { مَنْ آمَــنَ بِــالله } فــي موضعِ رفعٍ، وما بعدَها صِلةٌ لها، حتّى ينتهي إلى قولِهِ: { وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِم }، فتردُّ { المُوفُونَ } على { مَنْ }، و { المُوفُونَ } من صِفةِ { مَنْ }، كأنَّهُ: مَن آمنَ ومَــن فعــلَ وأوفَــى. ونــصبتَ {الصَّابِرِينَ }؛ لأنَّها من صِفةِ { مَنْ }، وإنّما نصبتَ لأنَّها من صِفةِ اسمٍ واحدٍ، فكأنّهُ ذهبَ بهِ إلى

المدحِ؛ والعربُ تعترضُ من صِفاتِ الواحدِ إذا تطاوَلتْ بالمدحِ أو الذَّمِّ، فيرفعُونَ إذا كانَ الاسمُ رفعًا، ويَنصِبُونَ بعضَ المدحِ، فكأنَّهُم ينوُونَ إخراجَ المَنصُوبِ بِمَدحٍ مُجدَّدٍ غيرِ مُتْبَعٍ لأوّلِ الكلامِ " (وينظر: الزمخشري، 1972: 331/1).

وأسهبَ الفرّاءُ بعدَ ذلكَ يُعزِّزُ توجيهَهُ الآيةَ هذهِ الوِجهةَ، بضربِ الأمثلةِ على ذلكَ، ويُلحُّ على أنَّهُ كلّما طالَتِ النّعوتُ جازَ القطعُ، فذكرَ من ذلكَ قولَ الشّاعرِ:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

(البيتان من الكامل وهما للخرنق بنت هفّان بن بدر أخت طرفة بن العبد في ديوانها، 1990: 43، وفيه النّازلونَ بدلا من النّازلين) فنصبُوا " النَّازِلِينَ وَالطَّيِّبِينَ " على المدحِ، وهما من صِفةِ المرفوعِ؛ قومِي. ويجوزُ فيهما الرفعُ على أنْ يُتْبَعَ آخِرُ الكلامِ أوّلَهُ. ويجوزُ فيهما أيضًا وجهٌ آخرُ وهوَ أنْ يكونَا تابعَينِ لقومِي على المعنَى؛ لأنَّ معناهُ النصبُ مفعولاً بهِ، والتقديرُ: لا يبعدِ اللهُ قومي (البغدادي، د ت: 301/2). وذكرَ الفرّاءُ أيضًا قولَ الشّاعرِ:

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَامِ وَلَيثَ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُمْ

(البيتان من المُتقارب، وهما بلا نسبةٍ في: الأنباري، د ت: 469/2) فلمّا كانَ المنعوتُ مخفوضًا نصبَ " لَيثَ الكَتِيبَةِ، وَذَا الرَّأْيِ " على المدحِ لتطاولِ صفاتِهِ وتعدُّدِها، وذكرَ الفرّاءُ كذلكَ قولَهُ تعالى: { لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ } (النساء: 162). وهُنا أبرزَ الفرّاءُ خلافًا بينَهُ وبينَ شيخِهِ الكسائيِّ في توجيهِ إعرابِ { وَالمُقِيمِينَ }، وهل يجوزُ أنْ تكونَ نعتًا مقطوعًا؟ أمَّا هوُ، فذكرَ أنَّهُ يجوزُ النَّصْبُ على أنَّها نعتٌ للرّاسخينَ، فلمّا طالَتْ نعوتُهُ وتعدّدَتْ نُصِبَ على المدحِ، ثُمَّ نقلَ عنِ الكسائيِّ أنَّها في موضعِ جرٍّ معطوفةٌ على { بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ }، والتقديرُ: ويُؤمنُونَ بالمقيمينَ الصلاةَ هم والمؤتُونَ الزّكاةِ، وليسَتْ نعتًا مقطوعًا للمدحِ؛ وحُجّةُ الكسائيِّ أنَّهُ لا يُنصبُ نعتُ الممدوحِ، وهو { الرَّاسِخُونَ } إلاّ عندَ تمامِ الكلامِ، إذْ الممدوحُ مُبتدأٌ، وتمامُ المُبتدأِ بخبرِهِ، والخبرُ قولُهُ تعالى: { أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا }، فامتنعَ لذلكَ عندَ الكسائيِّ من مذهبِ المدحِ. وذكرَ الفرّاءُ وجهينِ آخرينِ في الآيةِ، هما أنَّ بعضَ النّحويّينَ يجعلُهُ معطوفًا على الهاءِ في " منهم " أي: لكنِ الرّاسخونَ في العلمِ منهم ومن المقيمينَ، وبعضَهم يعطفُهُ على موضعِ الكافِ في " قبلكَ " أي: من قبلكَ ومن قبلِ المقيمينَ (وينظر: الزمخشري، 1972: 582/1). وأقرَّ الفرّاءُ

بأنَّ أكثرَ كلامِ العربِ على ما وصفَ الكسائيُّ؛ ولكنَّهُ عادَ وأجازَ قطعَ النعتِ، تمَّ الكلامُ أو لم يتمَّ، كما أجازَهُ سواءٌ أكانَ المنعوتُ الممدوحُ أو المذمومُ معرفةً أمْ نكرةً، نحو: مررتُ برجلٍ جميلٍ وشابًّا.

وإذا كانَ ما مرَّ من نُصوصٍ كشفَ عن جوازِ القطعِ إذا طالتِ الصّفاتِ وتعدَّدتْ، فلا يمتنعُ القطعُ أيضًا وإنْ لم تطلْ، قالَ البغداديُّ: " قالَ النّحويّونَ: إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وأنتَ تريدُ أنْ تُخلِّصَ زيدًا من غيرِهِ فالخفضُ هو الكلامُ حتّى تعرفَ زيدًا الكريمَ من زيدٍ غيرِ الكريمِ، وإذا أردتَ المدحَ والثَّناءَ، فإنْ شئتَ نصبتَ، وإنْ شئتَ رفعتَ " (البغدادي، د ت: 302/2). فواضحٌ من التمثيلِ أنَّ الكلامَ لم يطلْ بتعدُّدِ الصّفاتِ، وأنّهُ يجوزُ فيه القطعُ.

ثالثًا : التركيبُ:

تخضعُ كلماتُ اللغةِ العربيّةِ لنظامٍ مخصوصٍ، يُراعَى في بناءِ الجملةِ، وصياغةِ التركيبِ. ولعلَّ من أبرزِ ما يمتازُ بهِ نظامُ الجملةِ في العربيّةِ مرانتَهُ؛ ذلكَ لأنَّ المعانيَ النّحويّةَ في الأعمِّ الأغلبِ تُؤدّى بالإعرابِ وبالصيغةِ، وإنِ انْعَدَما كما في قولكَ: أكرمَ موسى عيسَى، تكفّلَ بإيضاحِ الفاعلِ من المفعولِ رتبةُ الكلمةِ، وأنَّ المتقدّمَ هو الفاعلُ ليسَ غيرُ. وقد حاولَ النُّحاةُ تفسيرَ نظامِ الجملةِ في اللغةِ العربيّةِ، وكشفَهُ بإشاراتٍ سريعةٍ تفرّقتْ في أبوابِ النّحوِ وقضاياهُ؛ لأنَّ أحدًا منهم لم يُعنَ بهِ على نحوٍ مُستقلٍ، وكانُ طُولُ الكلامِ ضمنَ تلكَ الإشاراتِ الّتي حاولتْ تفسيرَ هذا النظّامِ، وذلكَ ما قَصدتُ جلاءهُ، ولمَّ شتيتِهُ بالمسائلِ الآتيةِ:

1. ضميرُ الفصلِ:

نصَّ النّحويُّونَ على المواضعِ التي يكونُ فيها (هوَ) وأخواتُهُ ضمائرَ فصلٍ، وعلى الشروطِ الواجبِ توافُرُها فيما قبلَ الضميرِ، وفيما بعدَهُ، وبسطُوا القولَ في ذلكَ (ينظر: أبو حيّان، 1997: 489/1 وما بعدها). والّذي يَعنينَا منها هاهُنا ما ارتبطَ بطولِ الكلامِ. قالَ سيبويهِ (سيبويه، 1977: 392/2): " واعلمْ أنَّ (هوَ) لا يحسُنُ أنْ تكونَ فصلاً حتّى يكونَ ما بعدَها معرفةً أو ما أشبهَ المعرفةِ، ممّا طالَ، ولم تدخلْهُ الألفُ واللامُ، فضارعَ زيدًا وعَمرًا، نحو: خيرٍ منكَ ومثلِكَ، وأفضلَ منكَ وشرٍّ منكَ، كما أنّها لا تكونُ في الفصلِ إلاّ وقبلَها معرفةٌ، أو ما ضارعَها، كذلكَ لا يكونُ ما بعدَها إلاّ معرفةً أو ما ضارعَها ".

فالّذي يتبدّى من كلامِ سيبويهِ أنَّهُ يَشترطُ أنْ يقعُ الضميرُ بينَ معرفتينِ، كقولهِ تعالى: { وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ } (البقرة: 5)، أو بينَ ما ضارعَ المعرفتينِ، ممّا طالَ بما لا بدُ منهُ حتّى يتمَّ

معناهُ ويتّضحَ، لامتناعِ دخولِ الألفِ واللامِ عليهِ، كفولكَ: حَسِبتُ زيدًا هو خيـرًا منـكَ، أو هـو مثلَكَ، فـ (خيرًا منكَ، ومثلَكَ)، ليسا معرفتينِ، ويمتنعُ في الوقتِ نفسِهِ تعريفُهما بالألفِ والـلامِ، وإنّما أشبهَا المعرفةَ؛ لأنَّ (خيرًا) لا يتمُّ معناهُ إلاّ إذا ارتبطَ بـ (منكَ)، و (مثلَكَ) لا يتمُّ معناهُ إلاَّ إذا ارتبطَ بالمُضافِ إليها، فكلا (منك) و (مثلَكَ) إذاً طالَ بهما الاسمُ قبلَهما فقرُبا بهذا الطولِ مـن المعرفةِ، فكانَ ذلكَ هو المسوِّغَ لوقوعِ الضميرِ فصلاً.

2. دخولُ الحروفِ بعضِها على بعضٍ:

(أ) دخولُ إمّا على أو وبالعكس:

ناقشَ الفرّاءُ في عدّةِ مواضعَ في (معاني القرآن) دُخولَ حـرفٍ علـى حـرفٍ آخـرَ، ووُقوعَهُ مَوقعَهُ، وكانَ في بعضِ هذهِ المواضعِ يتّكئُ على علّةِ طولِ الكـلامِ فـي قبـولِ ذلـكَ، والأصلُ رفضُهُ. فمن ذلكَ مُناقشتُهُ دُخولَ (أو) على (إمّا)، ودُخولَ (إمّا) علـى (أو)، والأصـلُ المنعُ، ولكنَّ لمّا طالَ الكلامُ ساغَ ذلكَ، قالَ: "ولا تُدخِلَنَّ (أو) على (إمّا) ولا (إمّـا) علـى (أو). وربُّما فعلتِ العربُ ذلكَ لتآخيهما في المعنَى على التّوهُّمِ، فيقولُونَ: عبدُ اللهِ إمّا جالسٌ أو ناهضٌ، ويقولُونَ: عبدُ اللهِ يقومُ وإمّا يقعدُ. وفي قراءةُ أُبيٍّ: { وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَـلالٍ } (سبأ: 24. وفي المصحف: وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)، فوضعَ (أو) في موضعِ (إمّا)... فوضعَ (وإمّا) في موضعِ (أو)، وهو على التّوهّمِ إذا طالتِ الكلمـةُ بعـضَ الطُّـولِ، أو فَرقْتَ بينَهما بشيءٍ هُنالكَ يجوزُ التّوهُّمُ" (الفراء، 1980: 1/ 389 -390).

فالفرّاءُ، كما يتبدّى من كلامِهِ، وإنْ منعَ إدخالَ (إمّا) على (أو) وبالعكسِ في الاستعمالِ، يُجيزُ ذلكَ، ويتّكئُ لتبريرِ هذا الجوازِ في التبادُلِ بينَ الحرفينِ على أمرينِ اثنينِ؛ أحـدِهما تـآخي الحرفينِ في المعنَى، وأنَّ كليهما يكونُ بمعنى الشكِّ، والإباحةِ، والتخييرِ، والإبهامِ، وثانيهما طولُ الكلامِ بعضَ الطولِ، أو الفصلُ والتفريقُ بينِ (إمّا) و (أو). وكلا الأمرينِ، أي التآخي بينَ (إمّا) و (أو) في المعنَى، وطولُ الكلامِ مُسوّغانِ لحملِ المسألةِ على التّوهُّمِ، وتعليلِ هذا التبادلِ بينَهما في الاستعمالِ. والتّوهّمُ الذي قصدَ إليهِ الفرّاءُ، هو أنَّهُ لمّا كانَ الحرفانِ مُتآخيينِ من حيـثُ المعنَـى، وطالَ الكلامُ بينَهما جازَ أنْ يُتوهّمَ ما في أحدِهما في الآخرِ، فيُستعملَ (أو) مَعَ (إمّا)، والمُرادُ بهِ (إمّا)، وأن يُفردَ (إمّا) والمُرادُ بهِ (أو).

(ب) دخولُ إنَّ على أنَّ وبالعكس:

في أثناءِ مُناقشتِهِ دُخولَ إنَّ على أنَّ قرّرَ ابنُ السّرّاجِ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكــونَ أَنَّ خبــرًا لإنَّ، مُحتجًّا بأَنَّ الحرفينِ جميعًا للتأكيدِ، فلا يدخلُ حرفُ تأكيدٍ على حرفٍ مثلِهِ، فــلا يجــوزُ أنْ يُقالَ: إنَّ أنَّكَ منطلقٌ يَسُرُّني، والمُرادُ: إنَّ انطلاقَكَ يسُرُّني، إلاَّ إذا طالَ الكلامُ بالفــصلِ بينَهمــا عندَئذٍ يجوزُ أنْ تليَ إنَّ أنَّ، نحو: إنَّ عندِي أنَّكَ مُنطلقٌ، وجعلَ من ذلكَ قولَهُ تعالى: { إِنَّ لَكَ أَنْ لا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَــا وَلا تَــضْحَى } (طـــه: 118، و 119). ووجـــهُ الاستشهادِ بالآيةِ، كما ذكرَ ابنُ السّرّاجِ، أنّ " إنَّ هيَ التي فتحتْ أنَّ، وموضعُ أنَّ فـــي قولِـــهِ: { وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا }، وما عملتْ فيهِ نصبٌ بأنَّ الأولى، كما تقولُ: إنَّ في الدّارِ لَزيدًا، فحَــسُنَ إذا فَرقتَ بينَ التأكيدينِ " (ابن السراج، 1985: 243/1).

ومرادُ ابنِ السّرّاجِ من التمثيلِ إذ قالَ: " كما تقولُ: إنَّ في الدّارِ لَزيــدًا " أنَّ { وَأَنَّــكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا } في موضعِ نصبِ عطفًا على موضعِ { أَنْ لا تَجُوعَ }، و { أَنْ لا تَجُوعَ } في موضعِ نصبٍ اسمًا لإنَّ، فكأنَّ التقديرَ: إنَّ لكَ أنّكَ لا تظمأُ فيها، فدخلتْ إنَّ على أنَّ، وسوّغَ ذلكَ الفــصلُ بينَهما. وما جعلَهُ فصلاً هاهُنا ساغ بسببِهِ دخولُ إنَّ على أنَّ، جعلَهُ في موضعٍ تالٍ طــولَ كــلامٍ حَسَّنَ هذا الدخولَ، قالَ (ابن السراج، 1985: 74/2): " وإنّما حَسُنتِ الإعادةُ للتأكيدِ لمّــا طــالَ الكلامُ، كما تُعادُ (إنَّ) إذا طالَ الكلامُ، وقد ذكرنَا هذا في بابِ إنَّ وأنَّ ".

وإذا كانَ مُرادُ ابنِ السّرّاجِ أنَّ { إِنَّ لَكَ } قد دخلتْ على { وَأَنَّكَ لا تَظْمَـــأُ }، وأنَّ ذلـــكَ جازَ بسببِ طولِ الكلامِ، فقدْ فَهِمَ الزّمخشريُّ هذا الدُّخولَ على نحوٍ مختلفٍ، وهو أنَّ الــواوَ فـــي {وَأَنَّكَ } - وإنْ كانتْ نائبةً عن إعادةِ إنَّ وقائمةً مقامَها - فهيَ ليستْ كذلكَ هُنا، لأنَّها لم توضــعْ للتأكيدِ في كلِّ موضعٍ، كما أنَّ (إنَّ) كذلكَ، بل وُضِعتْ لتنوبَ منابَ كلِّ عاملٍ، فتعــدّدَتْ بــذلكَ معانيها النحويّةُ، فساغَ لذلكَ اجتماعُها واجتماعُ أنَّ، قالَ: " فإنْ قلتَ: إنَّ لا تدخلُ علـــى أنَّ، فــلا يُقالُ: إنَّ أَنَّ زيدًا مُنطلقٌ، والواوُ نائبةٌ عن أنَّ وقائمةٌ مَقامَها، فَلِمَ أُدخِلتْ عليها ؟ قلتُ: الواوُ لـــم توضعْ لتكونَ أبدًا نائبةً عن إنَّ، إنّما هيَ نائبةٌ عن كلِّ عاملٍ، فلمّا لم تكنْ حرفًا موضُوعًا للتحقيق خاصَّةً كـــ (أَنَّ) لم يمتنعِ اجتماعُهما كما امتنعَ اجتماعُ إنَّ وأَنَّ " (الزمخشري، 1972: 556/2).

3. التّكرّارُ:

تُكرَّرُ الكلمةُ أو العِبارةُ في العربيّةِ لإغراضٍ مُتعدِّدةٍ، كأنْ تُكرّرَ تقويةً وتوكيدًا للمعنَى في نفسِ السّامعِ، وهو ما يُعرفُ في النّحوِ بالتوكيدِ اللّفظِيِّ. وكتابُ اللهِ عزَّ وجلَّ حافلٌ بمظاهرَ كثيرةٍ من التّكرارِ. وما يَعنِينا في هذهِ المُباحثةِ ذلكَ التّكرارُ المُوجهُ نحويًّا في ضوءِ طولِ الكلامِ. فقدْ وقفَ الزّجّاجُ على تَكرارِ (فلا تَحْسَبَنَّهُمْ) في قولِهِ تعالى: { لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذَابِ } (آل عمران: 188)، فذكرَ أَنَّهُ إنّما كُرِّرَ لطولِ القصّةِ، وأشارَ إلى أنَّ العربَ إذا طالَ الكلامُ كرّرتِ اللّفظَ، وبخاصّةٍ إذا كانَ هذا اللفظُ حَسِبَ وما شابَهَها من أفعالِ الظّنِّ ممّا يحتاجُ إلى مفعولينِ، إعلامًا أنَّ الّذي جرى مُتّصلٌ بالأوّلِ، وتوكيدًا لهُ، فتقولُ: لا تظُنّنَّ زيدًا إذا جاءكَ وكلّمكَ بكذا وكذا، فلا تظُنّنَهُ صادقًا، وذكرَ أيضًا أنَّ عدمَ التكرارِ جائزٌ، فلو قلتَ: لا تظنَّ زيدًا إذا جاءكَ وحدّثكَ بكذا وكذا صادقًا، إلاَّ أَنَّ التّكرارَ آكدُ وأبينُ للمعنَى (الزجاج، 1994: 498/1). وأشارَ جماعةٌ من النّحاةِ (النحاس، 1988: 424/1، والأنباري، 1980: 233/1، والعُكْبَري، د ت: 319/1) إلى أنَّ التكرارَ هُنا وقعَ لطولِ الكلامِ، إذْ إنَّ تمامَ صلةِ { الَّذِينَ } قولُهُ: { لَمْ يَفْعَلُوا }، وحينَ طالَ الكلامُ كررَ فقالَ: { لَا تَحْسَبَنَّهُمْ}؛ ليُعلمَ أنّه يُرادُ الأوّلُ، توكيدًا لهُ.

وواضحٌ من تمثيلِ الزّجّاجِ أنَّ تكرَارَ الفعلِ وقعَ قبلَ أنْ يستوفِي الأوّلُ مفعولَيهِ، وأنّهُ يُشترطُ في الفعلِ المُكرّرِ أنْ يكونَ فاعلُهُ نفسَ فاعلِ الأَوّلِ، وعليهِ فتُقرأُ: بالتّاءِ على الخِطابِ في الفعلينِ، وبفتحِ الباءِ منهُما، وَوَفْقَ هذهِ القراءةِ يكونُ الخطابُ للنّبيِّ عليهِ الصّلاةُ والسّلامِ، و{الَّذِينَ يَفْرَحُونَ} مفعولاً أوّلَ، وحُذفَ الثاني لدلالةِ مَفعولِ الفعلِ حَسِبَ الثاني عليهِ، وهو { بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذَابِ}، ويكونُ حِسَبَ الثاني بدلاً من الأوّلِ، أو مُكرّرًا؛ لكونِ الفاعلِ فيهما واحدًا، وهو النّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ، وقيلَ: بل المفعولُ الثاني لحَسِبَ الأوّلِ هو {بِمَفَازَةٍ} في تقديرِ التقديمِ، والتقديرُ: لا تَحسَبَنَّ يا محمّدُ الّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَفَازَةٍ، وأغنى هذا المفعولُ عن ذكرِهِ مرّةً أخرى مفعولاً بهِ ثانيًا لحَسِبَ الآخرِ. وتُقرأُ: أيضًا بالياءِ في الفعلينِ على الغيبةِ، وضمِّ الباءِ في الثاني، وَوَفْقَ هذهِ القراءةِ يكونُ {الَّذِينَ يَفْرَحُونَ} فاعلَ حَسِبَ الأوّلِ، ومَفعولاهُ محذوفينِ اكتفاءً بمفعولي الفعلِ الثاني، لكونِ فاعلِ الفعلينِ واحدًا، ويكونُ الفعلُ الثاني تكريرًا للفعلِ الأوّلِ، أو بدلاً، وحسُنَ هذا التكريرُ لمّا طالَ الكلامُ المتعلّقُ بالفعلِ الأوّلِ؛ ليُعلمَ أنَّ المُرادَ هو الأوّلُ.

ومن التّكرارِ المتعلّق بطُولِ الكلامِ أيضًا قولُهُ تعالى: {يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَضُرُّهُ وَمَا لا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلالُ البَعِيدُ * يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ المَوْلَى وَلَبِئْسَ العَشِيرُ} (الحــج: 12، و13). فقد وَقفَ الأنباريُّ عندَ قولِهِ: { يَدْعُو } الثاني، فذكرَ أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ تكرارًا لــــ (يدعُو) الأوّلِ لطولِ الكلامِ، وعليهِ يكونُ هذا الفعلُ " غيرَ عاملٍ فيما بعدَهُ لا لفظًــا ولا تقــديرًا " (العكبري، د ت: 935/2 وذكرَ العكبريّ أقوالاً أخرى كثيرةً في هذه: يطولُ عرضُها هاهنا).

ولا يخفَى أنَّ في تكرارِ (يَدعو) هُنا إشارةً إلى أنَّ العربَ قد كــرّرتِ لطــولِ القــصةِ والكلامِ ألفاظًا غيرَ حَسِبَ وما شابَهَها من أفعالِ الظّنِّ فقطْ كما ذكرَ الزّجاجُ، إذ أنَّ (يدعو) لــيسَ منها، على أنَّ العُكْبَرِيَّ أجازَ أنْ يُشبّهَ (يدعو) بأفعالِ القلوب؛ " لأنَّ معناهُ: يُسمّي من ضرّهُ أقربُ من نفعِهِ إلهًا، ولا يصدرُ ذلكَ إلا عن اعتقادٍ، فكأنّهُ قالَ: يظُنُّ، والأحسنُ تقديرُهُ يزعمُ؛ لأنَّ يزعمُ قولٌ مَعَ اعتقادٍ " (العكبري، د ت: 935/2).

ومن التّكرارِ أيضًا تكرارُ حرفِ الجرِّ لطولِ الكلامِ، كقولِهِ سُبحانَهُ وتعالى: { قَالَ المَــلأُ الَّــذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ } (الأعراف: 75)، فقد أُعيدَ حرفُ الجرِّ (اللامُ) في البدلِ (مَنْ آمَنَ) لمّا طالَ الأوّلُ (الّذينَ) بصلتِهِ. (السهيلي، د ت: 336).

ومنهُ كذلكَ قولُهُ تعالى: { يُخْرِجْ لَكُمْ مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا } (البقرة: 61)، فأعــادَ الجارَّ (من) في البدلِ (بقلِها) لمّا طالَ المُبدلُ منهُ (ما) بصلتهِ، هذا إذا كانتْ (من) في الموضعينِ للابتداءِ، وإنْ جَعلتَها لبيانِ الجنسِ فموضعُها نصبٌ على الحالِ، والمُنبتُ محذوفٌ، والتقديرُ: ممّا تُنبتُهُ كائنًا من هذا الجنسِ (العكبري، د ت: 68/1، وابن هشام، 1972: 429).

الخاتمة:

وبعدُ، فغيرُ شكٍّ أنَّ النُّحاةَ قد لَمحُوا طُولَ الكلامِ في العربيّةِ ألفاظًا وتراكيبَ، وأنَّ لهــذا الطُّولِ أَثرًا مُنكشِفًا لديهم، اتّكأُوا عليهِ في تأويلِ جملةٍ من قضايا العربيّةِ وتوجيهِها، حاولتْ هــذهِ الدّراسةُ إيضاحَ تِلكَ القَضايا، وجمعَ ما تشتّتَ منها، والإفصاحَ عنها مَعًــا علــى نحــوٍ مُتكامــلٍ شُموليٍّ، بَدا من خلالهِ طُولُ الكلامِ غيرَ خافٍ أَثرُهُ في بناءِ النّظريَّةِ النّحويِّةِ، وأنَّهُ كانَ واحدًا من الأَدلّةِ النّحويّةِ المُعتمدةِ لدَيهم في التأويلِ والتعليلِ والتفسيرِ. وقد كانَ أثرُ طُولِ الكلامِ في التَّأويــلِ النّحويِّ مُتنوِّعًا ذا جوانبَ مُتعدِّدةٍ، يُمكنُ لنا إجمالَ ذلكَ في الآتي:

1. أَنَّ الأعمَّ الأغلبَ من المسائلِ النّحويَّةِ المُتعلّقةِ بحذفِ بعضِ عناصرِ البناءِ اللّغويِّ، لـم تكـنْ لتجوزَ، أو تَحْسُنَ لولا طولُ هذا البناءِ، وأنَّ النّزرَ منها يمتنعُ منهُ الحذفُ، ويَقبحُ لمثـلِ هـذا الطُّولِ.
2. وأنَّ الغايةَ والمَقصِدَ من الحذفِ التَّخفيفُ من هذا الطُّولِ.
3. وأنَّ بينَ طُولِ الكلامِ والحذفِ مُناسَبَةً لا تتأتَّى بغيرِهِ، حتّى غدَا هذا الطُّولُ كأنَّهُ عِوَضٌ مـن تركِ المحذوفِ، وجَبرٌ للنُّقصانِ الّذِي لحقَ البناءَ اللُّغويَّ.
4. وأنَّهُ بالإمكانِ، ووَفقَ ما اتّصلَ بطولِ الكلامِ من تأويلٍ سعَى إلى تبريرِ الحركةِ الإعرابيةِ، أنْ يُعدَّ طُولُ الكلامِ، ولو من وجهٍ، عاملاً من العواملِ النّحويّةِ اللفظيّةِ التي أغفلَ النّحويُّونَ ذكرَها ضمنَ سياقِ حديثِهم عن العاملِ، وإنْ جاءتْ إشارَاتُهم إليهِ إشاراتٍ شتّى غيرَ مَقصودةٍ.
5. وأنَّ طُولَ الكلامِ يُبيحُ أنماطًا لُغويَّةً كانتْ مرفوضةً دونَه، فيُعطِيها قوَّةً.
6. وأنَّ المسائلَ المحمولةَ على طُولِ الكلامِ ليستْ كُلُّها محلَّ اتّفاقٍ بينَ النُّحاةِ، فما كانَ منها عندَ بعضِهم مقبولاً في ضوئِهِ، كانَ عندَ آخرينَ مَقبولاً لعلّةٍ غيرِهِ.
7. وأنَّ طولَ الكلامِ قد يَرتبطُ بمظهرٍ آخرَ مُعتمدٍ لديهم في التّأويلِ النّحويِّ هو كثرةُ الاسـتعمالِ، فيغدو المظهرانِ في آنٍ مَعًا هما اللّذانِ سهّلا حملَ الظاهرةِ اللّغويّةِ على هذا الوجهِ أو ذاكَ.
8. وأنَّ طُولَ الكلامِ بعضُ المُسوّغاتِ الّتي ارتكزَ عليها بعضُ النَّحويِّينَ لحمـلِ المـسألةِ علـى التَّوهُّمِ الّذِي يتركُ الظّاهرَ إلى الأخذِ بالظّنِّ.

وصَفوةُ القَولِ: أنَّ ما أُوّلَ في ضوءِ طُولِ الكلامِ من مسائلَ في العربيَّةِ، يُشكِّلُ عُمومُـهُ وَحدةً مُتكاملةً جليّةً في التّعليلِ والتّفسيرِ، تُنبئُ عن نوعٍ آخَرَ من الحِجاجِ النّحويِّ الّذِي يتّخِذُ مـن ظاهرِ السّياقِ اللّغويِّ عِمادًا ومُنطلقًا ينطلقُ منهُ للكشفِ عن أسرَارَ هذهِ اللغةِ في نظامِها اللُّغويِّ.

المراجع:

1. الأخطل، غياث بن غوث (1979): شرح ديوان الأخطل، صنفه وكتب مقدماتـه وشـرح معانيه وأعدّ فهارسه إيليا سليم الحاوي، ط2، دار الثقافة، بيروت.
2. الأخفش، سعيد بن مسعدة (1981): معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط2، الكويت.
3. الأزهري، الشيخ خالد (د ت): شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
4. الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن:

أ. ـــــــ (1975): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نـــور الحـــسن وزميليـــه، دار الكتب العلمية، بيروت.

ب. ـــــــ (1979): شرح الكافية، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

5. الأشموني، علي بن محمد (د ت): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتـــب العربيّة، القاهرة.

6. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

أ. ـــــــ (د ت): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكـــوفيين، دار الفكر.

ب. ـــــــ (1980): البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طـــه، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

7. البركلي، محمد بن بير علي (1998): شرح لب الألباب في علم الإعراب " كتـــاب بحـــث قومته عمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية "، تحقيق حمدي الجبـــالي، نـــابلس، فلسطين.

8. البغدادي، عبد القادر (د ت): خزانة الأدب، دار صادر، بيروت.

9. الجبالي، حمدي محمود (1999): الفصل النحوي ظواهره وعلله، مجلـــة جامعـــة النجـــاح للأبحاث (ب) " العلوم الإنسانية " العدد 1، المجلد 13.

10. جرير بن عطية (د ت): شرح ديوان جرير، تأليف محمد الصاوي، منشورات دار مكتبـــة الحياة، بيروت.

11. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1985): اللمع في العربية، تحقيق حامـــد مـــؤمن، ط2، عـــالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت.

12. أبو حيان، محمد بن يوسف:

أ. ـــــــ (1997): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى النمـــاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

ب. ـــــــ (د ت): البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

13. الخرنق بنت هفان بن بدر (1990) : ديوان الخرنق بنت هفان بن بدر ، شرح يسرى عبـــد الغني عبد الله ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

14. ابن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله (1959): ديوان ابن الدمينة، تحقيق أحمد راتب النفاخ، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة دار العروبة.
15. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1994): معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، ط1، دار الحديث، القاهرة.
16. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985): اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق.
17. الزمخشري، محمود بن عمر (1972): الكشاف، حقق الرواية محمد صادق قمحاوي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
18. ابن السراج، محمد بن سهل (1985): الأصول في النحو، ط1،مؤسسة الرسالة، بيروت.
19. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (د ت): نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.
20. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1977): الكتاب، ط2، القاهرة.
21. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال (1992): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
22. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد (1993): شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه تركي العتيبي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
23. طرفة بن العبد (1966): ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.
24. عسقلاني، ابن حجر (د ت): فتح الباري بشرح البخاري، المطبعة البهية، مصر.
25. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين.
أ. ـــــ (د ت): التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.
ب. ـــــ (1995): اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت.
26. ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1970): معجم مقاييس اللغة، بتحقيق وضبط عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
27. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1980): معاني القرآن، ط2، عالم الكتب، بيروت.
28. قيس بن الخطيم. (د.ت): ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، ط2، دار صادر، بيروت.
29. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله:

أ. ـــــ (د ت): شرح ابن عقيل، توزيع دار صعب، بيروت.

ب. ـــــ (1980 (ج1) ، و1982 (ج2): المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيــق وتعليــق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.

30. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (1992): الكليات " معجم في المــصطلحات والفــروق اللغوية "، باعتناء عدنان درويش وزميله، ط2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

31. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (د ت). شواهد التوضيح والتــصحيح لمــشكلات الجامع الصحيح، نحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

32. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:

أ. ـــــ (1997): الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليــه محمــد أبــو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.

ب. ـــــ (د ت): المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت.

33. المرادي، الحسن بن قاسم (1983): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخــر الــدين قباوة وزميله، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

34. مجمع اللغة العربية (ج2، 1973): المعجم الوسيط، ط2، دار المعارف بمصر.

35. ابن منظور، محمد بن مكرم (د ت): لسان العرب، دار صادر، بيروت.

36. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1988): إعراب القرآن، تحقيق غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت.

37. الهروي، علي بن محمد (1981): الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّــوحي، ط 2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

38. ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:

أ. ـــــ (1980): أوضح المسالك، ط6، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ب. ـــــ (1972): مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وزميله، ط 3، دار الفكر.

39. ابن يعيش، موفق الدين يعيش (د ت): شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبــي القاهرة.